

المناظرة الشاملة في مقرر (مقدمة في مصطلح الحديث)

رمز المقرر: (سنت ٢٠٢٣)



الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

هئية الدعوة وأصول الدين - المستوى الثاني

اسم الطالب:

الرقم الجامعي:

دكتور المقرر:

ملاحظة مهمة:

المذكرة أو التخليص لا تغني عن المرجع الأساسي للمقرر الجامعي

إعداد وتنسيق الطالب: عبد الرحمن بن إبراهيم صويلح

القسم الأول: آداب طالب الحديث

أولاً: أدب طالب الحديث في نفسه

س١: عدد آداب طالب الحديث في نفسه.

١- الإخلاص لله تعالى. ٢- اغتنام الوقت في طلب العلم وتحصيله. ٣- العمل بالعلم.

س٢: ماذا يقصد طالب علم الحديث في تعلمه؟

١- وجه الله تعالى. ٢- العمل به. ٣- إحياء الشريعة. ٤- تنوير قلبه. ٦- تحلية باطنه.

٧- القرب من الله تعالى يوم القيامة.

س٣: ما الذي يبدأ فيه طالب علم الحديث أولاً؟

١- تصحيح النية وإخلاصها. ٢- يُطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها.

٣- يحذر بلية حب الرئاسة ورعوناتها. ٤- طلب المال.

س٤: بين دليل يدل على لزوم اغتنام الوقت لطالب علم الحديث في تحصيله للعلم.

- عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عُمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه).

س٥: ما أفضل عمر لطلب العلم؟

- ما كان في الصغر؛ لأنه أثبت له؛ كما قال الحسن البصري: (طلب الحديث في الصغر كالنقش في الحجر).

س٦: ما هو العمل بالعلم؟

- هو مقصوده، وثمرته، والفائدة المرجوة منه.

س٧: ما حكم العمل بلا علم أو العكس؟

- ذم الله تعالى من يقول ولا يفعل في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾ [الصف: ٢-٣].

س٨: ما حكم أمر الناس بالبر بدون العمل به؟

- ذم الله ﷻ في كتابه أقواماً كانوا يأمرون الناس بأعمال البر ولا يعملون بها ذمّاً، فقال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

س٩: ما ثمرة العلم التي هي من أسباب حصول العلم؟

- العمل به، ومراعاة حدوده.

ثانياً: أدب طالب الحديث مع شيخه

س: عدد آداب طالب الحديث مع شيخه.

- ١- احترام الشيخ، وإجلاله، وتواضعه له:
- وذلك بأن يحترم شيخه، وأن ينظر إليه بعين الإجلال، وليعلم أن ذله لشيخه عز، وخضوعه له فخر، وتواضعه له رفعة؛ لأن ذلك أقرب إلى نفعه به.
- ٢- التأدب مع الشيخ أثناء الدرس، في هيئة الجلسة، وفي حسن الإصغاء له:
- وذلك بأن يجلس بين يدي الشيخ جلسة الأدب، بتواضع وسكون، ويصغي إليه، ناظراً إليه، مقبلاً بكليته عليه، عاقلاً لقوله، متفهماً لمراده.
- ٣- التأدب مع الشيخ أثناء القراءة عليه، أو عند سؤاله عن شيء من العلم:
- وذلك بأن يدعو للشيخ - إن كان قارئاً عليه - عند افتتاح القراءة، وعند الفراغ منها. وإن بدا له أن يسأله عن شيء من العلم فليتيح الوقت المناسب لذلك، بعبارة واضحة، ومنطق حسن.
- ٤- الصبر على ما قد يصدر من الشيخ مما يكره:
- وذلك أن الشيخ قد يكون في حالة غير مطمئنة، من وجع، أو حلول مصيبة، أو ضجر من أمر من الأمور التي تقلقه وتعكر عليه صفوه، فعلى الطالب أن يراعي ذلك ويتفهمه، ويصبر على ما قدر يصدر منه من جفوة، أو سوء خلق، ولا يصد ذلك عن ملازمته.
- ٥- استحضار حق الشيخ وفضله:
- وذلك بأن يعرف للشيخ حقه، ولا ينسى له فضله.
- ٦- شكر الشيخ، والدعاء له:
- وذلك بأن يشكر شيخه على توفيقه على ما فيه فضيلة، وعلى توبيخه على ما فيه نقيصة، أو على كسل يعتريه، أو قصور يعانیه، أو غير ذلك. وأن يحرص على الدعاء له في حياته، وبعد مماته، وينشر فضله، ويستمر معانيه.

ثالثاً: أدب طالب الحديث مع أقرانه

س ١: من هم أقران الطالب؟

- هم الذين يصحبونه في مجالس العلم والدرس، فتكثر بهم مخالطته، وتطول بهم مجالسته.

س ٢: عدد آداب طالب الحديث مع أقرانه.

- ١- أن يوقرهم ويحترمهم، وأن يعاملهم أحسن معاملة:
- وذلك أن ديننا الحنيف حثنا على التحلي بالأخلاق الفاضلة، والتزين بالعادات الجميلة، ورتب عليها أعلى الدرجات في الدنيا والآخرة.
- ٢- أن يتعاون معهم في تحصيل العلم، والإفادة من الشيخ:
- ومن ذلك: أنه إذا كان في حفظ بعض الطلبة إبطاء، قدموا من عرفوه بسرعة الحفظ وجودته، حتى يحفظ لهم عنه، ثم يعيد ذلك عليهم، حتى يُتقنوا حفظه عنه. ومثل ذلك أيضاً في حق من عرف بسرعة الكتابة، فيكتب لهم عن الشيخ، ثم يأخذوا عنه.
- ٣- أن يتذاكر العلم معهم:
- وذلك أن في مذاكرة العلم مع أهله تثبيت له، وأمن من دخول الخطأ فيه، وتحصيل فائدة زائدة.
- ٤- أن يصلح سريره تجاههم:
- وذلك بأن يترك الحسد والضغينة والشحناء فيما بينه وبينهم.

رابعاً: أدب طالب الحديث مع كتابه

س: عدد آداب طالب الحديث مع كتابه.

- ١- إكرام الكتاب، وعدم امتهانه:
- وذلك بأن يضعه بعد الانتهاء من قراءته على مكان مناسب، ولا يضعه على الأرض، ولا يجلس عليه، ولا يجعله خزانة للكراريس أو غيرها، ولا مخدة، ولا مروحة، ولا متكأ، ولا مقتلة للبق ونحو ذلك.
- ٢- أن يضبط كتابه ضبطاً جيداً:
- وذلك بأن يصونه لديه، ولا يتساهل بإعارته إلى من ليس أهلاً، أو من يخشى منه إلحاق الضرر به؛ وذلك خشية ضياعه، أو أن يزداد فيه وينقص، أو أن يُغيّر فيه ويبدل، ونحو ذلك.

٣- مراعاة إتقان الكتابة وتجويدها على الوجه الأكمل:

- وذلك بأن إذا أراد الطالب أن يكتب كتاباً فعليه أن:

١. يهتم بتحقيق الخط، وتمييزه.
٢. يبدأ بالبسملة، وحمد الله تعالى، والصلاة والسلام على رسوله ﷺ.
٣. يهتم بضبط الملتبس والمشتبه من الأسماء والألفاظ.
٤. يكره له الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ونحو ذلك مما يوهم خلاف المقصود.
٥. الفصل بين ما أضيف إلى اسم الله تعالى، وبين اسم الله، بحيث يكتب: (عبد) في آخر السطر، واسم: (الله) مع سائر النسب في أول السطر الآخر.



**القسم الثاني: علم مصطلح الحديث: تعريفه، ومراحل تدوينه، والتعريف
بأهم المؤلفات فيه، والتعريف ببعض مصطلحات أهل الحديث**

س ١: عرف بعلم مصطلح الحديث.

- هو علم بمعرفة القواعد، التي يُتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي.

س ٢: ما موضوع علم مصطلح الحديث؟

- يهتم بالبحث في حديث النبي ﷺ سناً وامتناً - الرواة، والمرويات -.

س ٣: عدد أسماء علم مصطلح الحديث.

- يُسمى هذا العلم بعدة تسميات، منها:

١- مصطلح الحديث. ٢- علوم الحديث. ٣- علم أصول الحديث. ٤- علم الحديث دراية.

س ٤: ما ثمرة علم مصطلح الحديث؟

- معرفة المقبول والمردود.

س ٥: بين أهمية علم مصطلح الحديث.

١- علم مصطلح الحديث يتعلق بالمروي سناً وامتناً، سواء أكان مضافاً إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره، والمتن متوقف في ثبوته

على معرفة أحوال رواته، الذين هم الوسطة فيما بيننا وبين قائله، ولا سبيل إلى ذلك إلا بذلك.

٢- هذا العلم وسيلة موصلة لمعرفة حال هؤلاء الرواة تجريحاً وتعديلاً، ومعرفة مدى ضبطهم لمروياتهم، هل رووها على

الصواب أم لا؟ مع إعطاء كل حالة ما يناسبها من مسعى يختص بها، سواء أكان ذلك في السند، أو في المتن.

س ٦: بين مراحل تدوين علم مصطلح الحديث والتأليف فيه.

● المرحلة الأولى: تدوين علم مصطلح الحديث في القرن الهجري الثاني:

- لم يؤثر التدوين في علم مصطلح الحديث إلا في هذا القرن، حيث وجدت بعض الكتابات في بعض أنواع علوم

الحديث ضمن كتب مؤلفيها، كصنيع الإمام الشافعي في كتابه: (الرسالة) و(الأم) حيث تكلم فيهما عن بعض تلك

الأنواع، كالمرسل، والشاذ، والمرفوع والمقطوع، وصفة من تُقبل روايته، ومن ترد، ونحو ذلك.

- لم يفرد أحد من علماء هذا القرن الأنواع ضمن مؤلف مستقل، وأكثر ذلك إنما كانوا يتناقلونه مشافهة بينهم؛

لقلة الحاجة إليه، واعتمادهم على الحفظ أكثر.

● المرحلة الثانية: تدوين علم مصطلح الحديث في القرن الهجري الثالث:

- ومع مطلع هذا القرن - الذي يُعد عصر ازدهار العلوم الإسلامية عامة، وعلوم السنة خاصة - نشطت حركة تدوين الحديث بشكل واضح؛ حيث برز فيه عدد من العلماء الكبار ك: الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي وغيرهم، ممن كان على أيديهم تأسيس علوم الحديث عامة، وعلم الجرح والتعديل خاصة.

- ظهرت على أيدي هؤلاء العلماء مؤلفات في هذا العلم، إلا أنها لم تكن جامعة، بل كانت إما تصنيفاً في باب مفرد من أبواب هذا العلم، وإما كتابات متنوعة في بعض فنون الحديث ضمن بعض الكتب.

- ومن هذه الكتب المؤلفة التي ألفها علماء هذا القرن: الطبقات لابن سعد، والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، والعلل لابن المديني، وتواريخ يحيى بن معين في الكلام على الرجال، والتمييز للإمام مسلم، وما أودعه أيضاً في مقدمة صحيحه، والمراسيل لأبي داود، والعلل للترمذي، وغير ذلك.

● المرحلة الثالثة: تدوين علم مصطلح الحديث في القرن الهجري الرابع:

- رأى العلماء حاجة الناس إلى معرفة هذه القواعد المتناثرة، في مصنفات كثيرة مختلفة، فقاموا بجمع تلك القواعد في مصنفات مستقلة، فظهر أول مصنف خاص بهذا العلم وهو كتاب: (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، للقاضي أبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلال الرامهرمزي.

س٧: عدد أهم المؤلفات في علم مصطلح الحديث.

- ١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلال الرامهرمزي.
- ٢- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.
- ٣- الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.
- ٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي أيضاً.
- ٥- علوم الحديث، ويقال: معرفة أنواع علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح).
- ٦- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي.
- ٧- اختصار علوم الحديث: للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي.
- ٨- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.
- ٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: للحافظ ابن حجر أيضاً.
- ١٠- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي.
- ١١- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي.

س٨: اذكر بعض من مصطلحات أهل الحديث، مع تعريفها.

١- السنة:

- لغة: مشتقة من سن، وهي بمعنى السيرة والطريقة المسلموكة، محمودة كانت أم لا.
- اصطلاحاً: ما أمر به النبي ﷺ، ونهى عنه، وندب إليه قولاً وفعلاً، مما لم ينطق به الكتاب العزيز.
- تعريفها عند السلف: التعبير عن الاعتقاد خاصة.
- تُطلق على:

١. مقابلة البدعة، فيقال: فلان على سنة، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ.

٢. ما عمل عليه الصحابة.

٢- الحديث:

- لغة: الجديد، وهو كون الشيء لم يكن. يقال: حدث أمر بعد أن لم يكن.
- اصطلاحاً: ما جاء عن النبي ﷺ خاصة.

٣- الخبر:

- لغة: النبأ، والعلم.

- اصطلاحاً:

١. ذهب الجمهور إلى أن الخبر: مرادف للحديث.

٢. وقيل: ما جاء عن غير النبي ﷺ، بخلاف الحديث.

٣. وقيل: بينها عموم وخصوص مطلق.

٤- الأثر:

- لغة: له عدة معان، منها:

١- ذكر الشيء، بمعنى: الإخبار به. ٢- حديث مأثور، أي ينقله خلف عن سلف.

- اصطلاحاً: ما يروى عن الصحابة دون غيرهم.

- عند المحدثين: كل هذا يُسمى أثراً، سواء كان عن النبي ﷺ، أو عن غيره؛ لأنه مأخوذ من قولك: أثرت الحديث.

٥- المتن:

- لغة: من متن، والميم والتاء والنون: أصل صحيح واحد، يدل على صلابة في الشيء، مع امتداد وطول. منه المتن: ما صلب من الأرض، وارتفع.

- اصطلاحاً: غاية ما ينتهي إليه من الإسناد من الكلام.

٦- الإسناد:

- لغة: من سند، وهذه الأحرف الثلاثة (السين والنون والذال) أصل واحد، يدل على انضمام الشيء إلى الشيء..

يُقال سندات إلى الشيء، أسند سنوداً، واستندت استناداً، وأسندت غيري إسناداً.

- اصطلاحاً: رفع الحديث إلى قائله.

٧- السند:

- لغة: هو كما تقدم في تعريف الإسناد.

- اصطلاحاً: هو الإخبار عن طريق المتن.

٨- المُسند:

- المُسند - بكسر النون -: اسم فاعل، وهو من يروي الحديث بإسناده عن شيوخه، إلى أن ينتهي إلى قائله.

- المُسند - بفتح النون -: فله عدة إطلاقات، وهي:

▪ الأول: الحديث المرفوع المتصل.

▪ الثاني: الكتاب الذي أسندت فيه الأحاديث، مرتبة على أسماء الصحابة رضي الله عنهم فهو على هذا اسم مفعول.

▪ الثاني: بمعنى الإسناد، فيكون مصدراً.

٩- المُحدِّث:

- للعلماء في تعريف المحدث عدة أقوال:

▪ الأول: عرّفه السبكي بقوله: (من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال، والعالى والنازل، وحفظ مع ذلك

جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني،

وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية).

▪ الثاني: عرّفه ابن سيد الناس بقوله: (المحدِّث في عصرنا هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع رواة،

واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك، حتى عرف فيه خطة، واشتهر فيه ضبطه).

١٠- الحافظ:

- حد الحافظ: قال الحافظ جلال الدين المزي: يرجع إلى أهل العرف، ثم وصف الحافظ بقوله: أقل ما يكون أن

يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم؛ ليكون الحكم للغالب.

- شروط الحافظ: قال الحافظ ابن حجر: (للحافظ في عُرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سموه حافظاً:

١. الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف.

٢. المعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.

٣. المعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم).



القسم الثالث: تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

- ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا - أو من حيث تعدد الطرق - إلى قسمين اثنين: ١- متواتر. ٢- أحاد.

أولاً: خبر المتواتر

س١: عرف المتواتر.

- في اللغة: اسم فاعل، مستق من التواتر، وهو بمعنى: التتابع، أو مع فترات.
 - في الاصطلاح: ما رواه عدد كثر عن مثلهم، بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس.
- س٢: عدد شروط الحديث المتواتر.

- ١- العدد الكثير.
- ٢- أن تكون هذه الكثرة حاصلة في جميع طبقات الإسناد، من مبتدئه، إلى منتهاه.
- ٣- استحالة التواطؤ فيه أو التوافق على الكذب.
- ٤- أن يكون مستند خبرهم السحن؛ أي أن يكون منتهى خبرهم أمر محسوس.

س٣: ما الذي يفيد خبر المتواتر [حكم الحديث المتواتر]؟

- يفيد العلم اليقيني الضروري، وهو الذي لا احتمال فيه ولا شك، ويضطر الإنسان إليه.
- س٤: عدد أقسام الحديث المتواتر.

- ١- المتواتر اللفظي:
 - تعريفه: هو ما تواتر بلفظه. وهو قليل بالنسبة للقسم الآخر.
 - مثاله: قوله ﷺ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).
- ٢- المتواتر المعنوي:
 - تعريفه: هو ما تواتر معناه، دون لفظه. وهو الأكثر.
 - مثاله: أحاديث رفع اليدين في الدعاء؛ فقد ورد عنه ﷺ نحو مئة حديث فيما رفع يديه في الدعاء في قضايا مختلفة، وكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع.
 - وكذلك أحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث الحوض، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه ﷺ، وغير ذلك.

س ٥: عدد المؤلفات التي ألفت في الحديث المتواتر.

- ١- الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي.
- ٢- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للحافظ جلال الدين السيوطي أيضاً.
- ٣- قطف الأزهار: لجلال الدين السيوطي أيضاً.
- ٤- اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن طولون الحنفي.
- ٥- لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة: للشيخ أبي الفيض مرتضى الحسيني الزبيدي المصري.
- ٦- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني.

ثانياً: خبر الأحاد

س ١: عرف الأحاد.

- في اللغة: جمع أحد، وبابه وَحَدَّ، والواو والحاء والذال أصل واحد يدل على الانفراد، ومن ذلك: الوحدة.
- في الاصطلاح: لها تعريفان:

- الأول: ما عرّفه الخطيب بقوله: (هو ما قصر عن صفة التواتر).
- الثاني: ما عرّفه الحافظ ابن حجر: (ما لم يجمع شروط التواتر).

س ٢: ما حكم حديث خبر الأحاد؟

- فيه المقبول، وفيه المردود. وقد ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وهو قول أهل الحديث قاطبة أنه إن كان مقبولاً أفاد العلم إذا احتفت به القرائن.

س ٣: عدد أنواع الخبر المحتف بالقرائن.

- ١- ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد المتواتر، بما لم ينقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين.
- ٢- المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل.
- ٣- المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريباً.

س ٤: عدد أقسام خبر الواحد من حيث تعدد طرقه.

- ١- الغريب. ٢- العزيز. ٣- المشهور.

(١) الخبر الغريب

س١: عرف الغريب.

- في اللغة: صفة مشبهة من الغربة - بالضم -، وهي البُعد عن الوطن.
- في الاصطلاح: ما تفرد بروايته شخص واحد، في أي طبقة من طبقات الإسناد.

س٢: عدد أقسام الغريب.

١- الغريب المطلق:

- تعريفه: هو ما كانت الغرابة فيه أصل السند. وأصل السند: الموضع الذي يدور الإسناد إليه ويرجع، ولو تعدد الطرق إليه.
- مثاله: ما رواه الشيخان من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وهبته).
- الغرابة في هذا القسم واقعة في المتن، والإسناد معاً.
- كثر اصطلاح علماء الحديث إطلاق لفظ (الفرد) على الغريب المطلق، فيقولون: هذا حديث فرد.

٢- الغريب النسبي:

- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناؤه.
- مثاله: حديث أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه رفعه: (الكافر يأكل في سبعة أمعاء). فإنه غريب من حديث أبي موسى رضي الله عنه، مع كونه معروفاً من حديث غيره.
- كثر اصطلاح علماء الحديث إطلاق لفظ (الغريب) على الغريب النسبي.

س٣: عدد أشهر المؤلفات التي ألفت في الغريب.

- ١- غرائب مالك: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.
- ٢- الأفراد: للإمام الدارقطني أيضاً.
- ٣- أطراف الغراب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.
- ومن مظان وجود أمثلة كثيرة له:
- ١- مسند البزار: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمر العتكي البزار.
- ٢- المعجم الأوسط: للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني.

(٢) الخبر العزيز

س١: عرف العزيز.

- في اللغة: صفة مشبهة، من عز يعز - بالكسر - بمعنى: قل وندر، يُقال: عز الشيء، إذا قل لا يكاد يوجد. أو من عز يعز - بالفتح - بمعنى: قوي واشتد، يُقال: عز فلان، إذا صار قوياً.
- في الاصطلاح: ما تفرد بروايته اثنان، في أي طبقة من طبقات الإسناد.

س٢: بين مثال الخبر العزيز.

- ما رواه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه، والبخاري وحده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده...) الحديث.

(٣) الخبر المشهور

س١: عرف المشهور.

- في اللغة: اسم مفعول من شهر، والشين، والراء، والهاء أصل صحيح يدل على وضوح في الأمر وإضاءة، ومنه الشهر، والشهرة. تقول: شهرت الأمر أشهر، شهراً وشهرة، فاشتهر، أي: وضح، وكذلك شهرته تشهيراً.
- في الاصطلاح: ما رواه ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغ حد التواتر.

س٢: عدد أقسام المشهور.

• أولاً: باعتبار الصحة وعدمها:

- ليس كل حديث مشهور صحيحاً؛ إذ إن الشهرة بمعناها الاصطلاحية هاهنا ليست من شروط الحديث الصحيح، فمن المشهور: الصحيح، والحسن، والضعيف، بل والموضوع أيضاً. لكن إن صح المشهور تكون له ميزة ترجحه على قسميه الآخرين: الغريب، والعزيز.

• ثانياً: باعتبار الاصطلاح والنسبة:

١. مشهور عند المحدثين فقط:

- حديث أنس رضي الله عنه: (قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً بعد الركوع، في صلاة الصبح، يدعو على رعل وذكوان).

٢. مشهور عند المحدثين وغيرهم:

- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده).

٣. مشهور عند غير المحدثين:

- تعددت أمثلة هذا القسم على حسب الفنون والعلوم:

- أ- فمثال المشهور عند الفقهاء: حديث: (أبغض الحلال إلى الله الطلاق).
- ب- ومثال المشهور عند الأصوليين: حديث: (زُفِعَ عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه).
- ت- ومثال المشهور عند النحاة: (نعم العبد صُهِيب، لو لم يخف الله لم يعصه).

س٣: عدد أشهر المؤلفات التي أُلْفِت في المشهور.

- ١- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، ويسمى أيضاً: اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي.
- ٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للعلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي.
- ٣- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي.
- ٤- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: لابن الديبع عبد الرحمن بن علي الشيباني.
- ٥- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس: للعلامة إسماعيل بن محمد العجلوني.



القسم الرابع: تقسيم الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه، وما يتبع ذلك

- ينقسم الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه - أو: باعتبار منتهاه - أي: باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام، وهو: متن الحديث، سواء كان ذلك الانتهاء بإسناد متصل، أم لا- إلى أربعة أقسام: ١- قدسي. ٢- مرفوع. ٤- موقوف. ٥- مقطوع.

أولاً: الحديث القدسي

س١: عرف الحديث القدسي.

- في اللغة: أصله قُدس - بالضم، وبضمّتين -، والقاف والذال والسين أصل صحيح، يدل على الطهر، ومن ذلك الأرض المقدسة، أي: المطهرة. والقدوس: اسم من أسماء الله تعالى وصفاته.

- في الاصطلاح: ما أضافه النبي ﷺ إلى ربه تبارك وتعالى، مما سوى القرآن.

س٢: بين مثال على الحديث القدسي.

- ما في الصحيحين من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: (هل تدرون ماذا قال ربكم)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (أصبح من عبادي مؤمن بي، وكافر. فأما من قال: مُطِرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي، وكافر بالكوكب. وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، ومؤمن بالكوكب).

س٤: ما الفرق بين الحديث القدسي والقرآن، وبين الحديث القدسي والحديث النبوي.

- أولاً: الفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن الكريم:

القرآن الكريم	الحديث القدسي	
معجز بلفظه ومعناه	ليس معجزاً بلفظه ومعناه	١
ثبت كله بالتواتر	منقول بطريق الأحاد	٢
متعد بتلاوته	غير متعبد بتلاوته	٣
تتعين قراءته في الصلاة	لا يتعين قراءته في الصلاة	٤
لا تجوز قراءته لمن كان عليه حدث أكبر، ولا يجوز مسه إلا لظاهر	تجوز قراءته ومسّه على غير طهارة، كسائر الأحاديث النبوية	٥
تُسمى الجملة منها بآية أو سورة	لا تسمى الجملة منها بآية أو سورة	٦

● ثانياً: الفرق بين الحديث القدسي وبين الحديث النبوي:

الحديث النبوي	الحديث القدسي	
لا يسنده النبي ﷺ إلى ربه ﷻ	يسنده النبي ﷺ إلى ربه ﷻ	١
لفظه من عند النبي ﷺ، ومعناه من عند الله ﷻ	لفظه ومعناه من عند الله ﷻ	٢

س٥: عدد أشهر المؤلفات التي أُلفت في الحديث القدسي.

- ١- الإتحاف السننية في الأحاديث القدسية: للعلامة عبدالرؤوف المناوي الشافعي، وفيه ٢٧٢ حديثاً.
- ٢- الإتحافات السننية في الأحاديث القدسية: للشيخ محمد بن محمود المدني الحنفي، وفيه ٨٦٤ حديثاً.
- ٣- الأحاديث القدسية: جمع من شيوخ الأزهر، وفيه ٤٠٠ حديث.
- ٤- من صحاح الأحاديث القدسية: لمحمد عوامة. وفيه ١٠٠ حديث صحيح أو حسن، مع شرحها.

ثانياً: الحديث المرفوع

س١: عرف الحديث المرفوع.

- في اللغة: اسم مفعول، من الفعل الثلاثي (رفع) - كمنع -، والراء والفاء والعين أصل واحد، يدل على خلاف الوضع. تقول: رفعت الشيء رفعاً.

- في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، من قول، أو فعل، أو تقرير، زاد بعضهم: أو صفة.

س٢: بين مثال على الحديث المرفوع.

- ما رواه البخاري عن مسدد، عن عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي ﷺ يقبل الهدية، ويُثيب عليها.

س٣: عدد أقسام الحديث المرفوع.

- ينقسم إلى قسمين، وكل قسم من هذين القسمين ينقسم إلى ثلاثة، إما بالقول، أو بالفعل، أو بالتقرير:

١- المرفوع الصريح:

- تعريفه: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة.

- كيفيته: كأن يقول الصحابي: سمعت النبي ﷺ يقول كذا وكذا. أو يقول: حدثنا رسول الله ﷺ بكذا. أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا. أو: عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، أو نحو ذلك، وهذا القسم أكثر الأحاديث النبوية عليه.

- مثاله: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة: (أن النبي ﷺ كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك).

٢- المرفوع الحكيم:

- تعريفه: هو ما كان له حكم المضاف إلى النبي ﷺ.

- كفيته: كأن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا تعلق له ببيان لغة، أو شرح غريب؛ كالإخبار عن الأمور الماضية، من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم، والفتن، وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص.

- مثاله: ما رواه الدارمي، والحاكم، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ﷺ قال: (إن الشيطان إذا سمع سورة البقرة تُقرأ في بيت خرج منه).

س٤: عدد الأمور التي تلتحق بالمرفوع حكماً.

١- ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصبغ الصريحة بالنسبة إليه ﷺ، كقول التابعي عن الصحابي: يرفع الحديث، أو رفعه، أو: مرفوعاً، أو يرويه، أو ينميه، أو: رواية، ونحوه، فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ.

- مثاله: ما في صحيح البخاري من حديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ قال: (الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشربة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي) رفع الحديث.

٢- قول الصحابي: من السنة كذا:

- مثاله: ما رواه البخاري في صحيحه، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن الحجاج بن يوسف عام نزل بابن الزبير ﷺ سأل عبد الله ﷺ: كيف نصنع في الموقف يوم عرفة؟ فقال سالم: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة. فقال عبد الله بن عمر: صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة. فقلت لسالم: أفعل ذلك رسول الله ﷺ؟ فقال سالم: وهل تتبعون في ذلك إلى سنته ﷺ).

٣- قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا:

- مثاله: ما في الصحيحين عن أم عطية قالت: أمرنا أن نُخرج الحيض يوم العيدين، وذوات الخدور، فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم، ويعتزل الحيض عن مصلاهن.

ثالثاً: الحديث الموقوف

س١: عرف الحديث الموقوف.

- في اللغة: اسم مفعول، من الفعل الثلاثي (وقف)، وهذه الأحرف الثلاثة الواو والقاف أصل واحد، يدل على تمكث في شيء، ثم يقال عليه، وموقف الإنسان وغيره: حيث يقف.

- في الاصطلاح: ما يروى عن الصحابة ﷺ من أقوالهم، وأفعالهم.

س٢: ما سبب تسمية الحديث الموقوف بهذا الاسم؟

- لأن الراوي وقف بالإسناد عند الصحابي، ولم يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ.

س٣: ما الذي يُشترط في الحكم على ما جاء عن الصحابة ﷺ بالوقف؟

- أن تخلو الحال من قرينة تدل على الرفع.

س٤: بين مثال الحديث الموقوف.

١- مثال الموقوف القولي: قول الإمام البخاري: وقالت عائشة - رضي الله عنها - نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين.

٢- مثال الموقف الفعلي: قول الإمام البخاري: وأمّ ابن عباس وهو متمم.

رابعاً: الحديث المقطوع

س١: عرف الحديث المقطوع.

- في اللغة: اسم مفعول، من الفعل الثلاثي (قَطَعَ)، والقاف والطاء والعين، أصلٌ صحيحٌ واحد، يدل على صرم، وإبانة شيء من شيء، ويجمع على مقاطيع، ومقاطع.

- في الاصطلاح: ما انتهى إلى التابعين، أو من دونهم من أقوالهم، أو أفعالهم.

س٢: ما الذي يُشترط في الحكم على الحديث بكونه من المقاطيع؟

- أن تخلو الحال من قرينة تقتضي الرفع كما تقدم في مبحث الموقوف.

س٣: ما الفائدة من كتابة المقاطيع؟

- قال الخطيب: (يلزم كتبها، والنظر فيها؛ ليتخير من أقوالهم، ولا يشذ عن مذاهيمهم).

س٤: بين مثال الحديث المقطوع.

١- مثال المقطوع القولي: قول الإمام البخاري: وقال مجاهد: لا يتعلم العلم مُستحي، ولا مستكبر.

٢- مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: كان مسروق يلبس الكتان تحت القطن.

س٥: بين معاني إطلاق المقطوع على المنقطع.

- المقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث الإسناد.

- أطلق بعضهم المقطوع بمعنى المنقطع الذي لم يتصل إسناده.

- ووجد العكس - وهو التعبير بالمنقطع عن المقطوع - في كلام أحمد بن هارون البرديجي حيث قال: (المنقطع هو قول التابعي).

س٦: عدد مظان الموقوف والمقطوع.

- ١ - مصنف الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني.
- ٢ - مصنف الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي.
- ٣ - تفسير الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي.

١- الحديث المسند

س١: عرف المسند.

- هو مرفوع صحابي، بسند ظاهره الاتصال. فهو الحديث المرفوع، المتصل.

س٢: عدد شروط المسند.

١- أن لا يكون موقوفاً. ٢- أن لا يكون مرسلًا. ٣- أن لا يكون معضلاً. ٤- أن لا يكون في روايته مدلس.

٥- أن لا يكون في إسناده: (أخبرت عن فلان)، ولا (حدثت عن فلان)، ولا (بلغني عن فلان)، ولا (رفعه فلان)، ولا (أظنه مرفوعاً)، وغير ذلك مما يفسد به.

س٣: بين مثال الحديث المسند

- حدثنا الحسن بن عرفة قال: حدثنا بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (السخي قريب من الله، قريب من الجنة، قريب من الناس، بعيد من النار، والبخيل بعيد من الله، بعيد من الجنة، بعيد من الناس، قريب من النار، والجاهل السخي أحب إلى الله ﷻ من عابد بخيل).

٢- الحديث المتصل

س١: عرف الحديث المتصل.

- يُقال فيه: الموصول: وهو الذي اتصل إسناده.

س٢: بين مثال الحديث الموصول.

- ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثني محمد، أخبرنا عبدة، أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (أنهكوا الشوارب، وأعفوا اللحي).



القسم الخامس: الحديث المقبول و أقسامه، وما يتبع ذلك

- المقبول من الحديث ينقسم إلى قسمين: ١- صحيح. ٢- حسن.

أولاً: الحديث الصحيح

س١: عرف الحديث الصحيح.

- في اللغة: فعيلٌ بمعنى فاعل، من صح، والصاد والحاء أصل يدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء.

- فمن الأول: الصحة، وهي زهاب السقم، والبراءة من كل عيب، يقال: صح يصح وصححه الله، فهو صحيح وصحاح - بالفتح.

- ومن الثاني: الصحح، والصحصحان، والصحصاح: المكان المستوي.

- في الاصطلاح: ما رواه عدل قوي الضبط بسند متصل غير معل ولا شاذ.

س٢: عدد شروط الحديث الصحيح.

١- اتصال السند:

- وذلك بأن يسلم إسناد المروري من سقط فيه؛ بحيث يكون كل واحد من رجال ذلك الإسناد سمع ذلك المروري من شيخه، إلى أن ينتهي إلى قائله.

- يحتز بهذا الشرط عن جميع أنواع الضعيف باعتبار الانقطاع في السند، وهي: المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، والمدلس.

٢- العدالة:

- وذلك بأن يتصف راويه بوصف العدالة، وهي: ملكة تحمله على ملازمة التقوى، والمروءة.

- والعدل صفته: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، وسالماً من خوارم المروءة.

- ويحتز بهذا الشرط عن غير العدل، كالكافر، والفاسق، والمبتدع، والمجهول ونحوه.

٣- الضبط:

- وذلك بأن يكون الراوي ضابطاً لما يرويه متقناً له، سواء أكان ضبطه في أعلى درجاته، كمن يقال في حقه، أوثق

الناس، وشبهه، أو دون ذلك، بشرط أن لا ينزل إلى درجة من خف ضبطه، التي هي وصف راوي الحديث الحسن.

- والضبط قسمان:

١. ضبط صدر: بأن يكون اعتماده في أدائه للرواية على ما في حفظه. والمقصود به: أن يُثبت ما سمعه، بحيث

يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢. ضبط كتابة: بأن يكون اعتماده في أدائه للرواية على ما في كتابه. والمقصود به: صيانته لديه، منذ سمع فيه وصححه، إلى أن يؤدي منه.

- ويحترز بهذا الشرط عن خفة الضبط، وسوء الحفظ، وفحش الغلط، وشدة الغفلة، وكثرة المخالفة، وتساهل الراوي في مقابلة كتابه، وتصحيحه وصيانته.

٤- عدم العلة:

- وذلك بأن لا يكون في إسناد الحديث أو متنه علة خفية تقدح في صحته.

- ويحترز بهذا الشرط عن جميع أنواع الضعيف باعتبار تعليقه بالعلل الخفية القادحة، كالمعل، والمضطرب، والمُدْرَج، والمقلوب.

٥- عدم الشذوذ:

- وذلك بأن لا يخالف الراوي في روايته من هو أرجح منه.

- ويحترز بهذا الشرط عن الشاذ.

س٣: عدد أقسام الحديث الصحيح.

١- الصحيح لذاته:

- تعريفه: هو الذي تقدم تعريفه، مستويًا تلك الشروط الخمسة.

- تسميته بهذا الاسم: هو الذي اكتسب الصحة من نفسه، من غير حاجة إلى غيره.

- مثاله: ما رواه البخاري في صحيحه قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن عُمارة بن القعقاع، عن أبي زُرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا اليهود، حتى يقول الحجر وراءه اليهودي، يا مسلم، هذا يهودي ورأيي فاقتله).

٢- الصحيح لغيره:

- تعريفه: هو الحسن لذاته إذا وُجد له جابِرٌ يُجبر ما فيه من قصور، ككثرة الطرق.

- تسميته بهذا الاسم: هو الذي اكتسب وصف الصحة بغيره لا بنفسه.

- مثاله: ما أخرجه الترمذي في سننه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة).

س٤: ما حكم الحديث الصحيح؟

- أجمع العلماء من أهل الحديث، ومن يُعتد به من الفقهاء والأصوليين على أن الحديث الصحيح حُجَّة، يجب العمل به.

س٥: من أول من ألف في الصحيح المجرد؟

- يُعتبر الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري أول من ألف في الصحيح المجرد، وتلاه تلميذه أبو الحسين مُسلم بن الحجاج النيسابوري.

س٦: من أول من صنف في الصحيح باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال؟

- الإمام مالك بن أنس الأصبحي، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه.

س٧: من أول من صنف في الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث، الموصوف بالاتصال.

- الإمام البخاري، ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم.

س٨: عدد مظان الحديث الصحيح.

١- كتاب صحيح البخاري ومسلم، ليس كل الحديث الصحيح مجموع في الكتابين الصحيحين اللذين ألفهما الإمامان البخاري ومسلم، بل من الصحيح ما هو في غيرهما.

٢- الكتب التي شرط أصحابها فيها الصحة - إلا أنها لم تبلغ مبلغ هذين الكتابين -، كصحيح ابن خزيمة، وابن حبان.

٣- المستدركات على الصحيحين، كمستدرك الحاكم، وأبي عوانة، ونحوهما.

٤- ما نص على صحته أئمة الحديث في كتبهم التي صنفوها، والتي جمعوا فيها الصحيح مع غيره، كسنن الترمذي.

٥- سنن أبي داود، والنسائي، ومسند الإمام أحمد، وغيرها.

س٩: عدد الثمرات المترتبة على صحة الحديث.

١- أنه يكون حجة فيما دل عليه، فإن كان خبراً لزم تصديقه، وإن كان حكماً ثبت به، ولزم العمل به.

٢- إن ثبت الحديث عن رسول الله ﷺ فإنه لا يسوغ لأحد ترك قوله عليه الصلاة والسلام لقول غيره كائناً من كان، بل يجب الإيمان به والتسليم.

٣- إن عارض الحديث الصحيح صحيح آخر بلا منازعة فيُنظر والحالة هذه في الجمع بينهما إن أمكن، فإن تعذر فيصير إلى معرفة الناسخ من المنسوخ، بحيث يحكم للمتأخر منهما عند معرفة تأريخه، فإن تعذر ذلك فيصير إلى ترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن.

س١٠: عدد مراتب الحديث الصحيح.

- تتفاوت درجاته، بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة، وعدم تمكنه، وعلى هذا فالصحيح سبع مراتب:

- الأول: - وهو أصحها - ما أخرجه البخاري ومسلم، وهو الذي يُعبر عنه أهل الحديث بقولهم: متفق عليه.
- الثاني: ما انفرد به البخاري.
- الثالث: ما انفرد به مسلم.
- الرابع: ما هو على شرطهما، ولم يخرجه واحد منهما.
- الخامس: ما هو على شرط البخاري وحده، ولم يخرجه.
- السادس: ما هو على شرط مسلم وحده، ولم يخرجه.
- السابع: ما هو صحيح عند غيرهما من الأئمة المعتمدين، وليس المعتمدين، وليس على شرط واحد منهما.

س ١١: ما أصح الأسانيد؟

- حكي عن بعض الأئمة الحكم على بعض الأسانيد بأنها أصح الأسانيد التي روى بها الأحاديث:

- فقيل: أصحها ما رواه محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن علي رضي الله عنه.
- وقيل: ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
- وقيل غير ذلك.

- فاضطربت أقوالهم، ولم تتفق على إسناد معين، وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوي عنده، خصوصاً إسناد بلده؛ لكثرة اعتنائه به.

س ١٢: ما الفرق بين قولهم: (حديث صحيح) و: (إسناد صحيح).

- والفرق بين قولهم (حديث صحيح)، وقولهم: (إسناد صحيح):

- أن الأولى لمن يحكم على الأحاديث أن يحكم على أسانيدها دون متونها، فيقول مثلاً: (هذا إسناد صحيح)، أو: (هذا إسناد حسن)، أو: (هذا إسناد ضعيف)، وهكذا؛ لأن الحكم بصحة الإسناد، لا يلزم منه صحة المتن.
- وعلى هذا، فقولهم: (هذا حديث صحيح الإسناد)، دون قولهم: (هذا حديث صحيح).
- إلا إذا صدرت هذه العبارة: (صحيح الإسناد) ونحوها على حديث من إمام معتمد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ أو يكون ذلك الناقد ممن عُرف عنه عدم التفرقة بين هذين اللفظين.

س ١٣: علل: صحة الإسناد لا يلزم منها صحة الحديث؟

- لأنه قد يصح الإسناد، لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، ولا يصح المتن؛ لقادح فيه من شذوذ، أو علة.
- وكذا الحال في الضعيف، إذ قد يُضعف الإسناد، لسوء حفظ، وانقطاع ونحوهما.

ثانياً: الحديث الحسن

س ١: عرف الحديث الحسن.

- ما رواه عدلٌ، خف ضبطه، بسند متصل، غير مُعلل، ولا شاذ.

س ٢: عدد شروط الحديث الحسن.

- يشترط للحديث الحسن ما يشترط للحديث الصحيح لذاته، فهو مثله تماماً، إلا فيما يتعلق بنسبة الضبط، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط والإتقان لما يرويه، وراوي الحسن لا يُشترط أن يبلغ هذه الدرجة.

س٣: عدد أقسام الحديث الحسن.

١- الحسن لذاته:

- تعريفه: هو الذي سبق تعريفه، مستوفياً تلك الشروط.
- تسميته بهذا الاسم: لأنه اكتسب وصف الحسن من نفسه، من غير حاجة إلى غيره.
- مثاله: ما أخرجه الترمذي في سننه بسنده عن قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله ﷺ: (إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف).

٢- الحسن لغيره:

- تعريفه: هو ما كان حسنه بسبب الاعتضاد. نحو: حديث المستور إذا تعددت طرقه.
- تسميته بهذا الاسم: لأنه اكتسبه وصف الحسن إنما هو بسبب غيره لا بنفسه.
- مثاله: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (حُب الأنصار إيمان، وبغضهم نفاق).

س٣: ما حكم الحديث الحسن؟

- الحديث الحسن حُجة، وهذا ما عليه أكثر المحدثين والأصوليين، وهو مذهب عامة الفقهاء، وهو المعتمد.

س٤: ما معنى قول الترمذي: (حسنٌ صحيحٌ)؟

- استشكل العلماء حكم الترمذي في سننه عقب كثير من الأحاديث بقوله: (حسنٌ صحيحٌ)؛ وذلك لأن الحسن قاصرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديث واحد؛ جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته. وتباينت إجاباتهم عنه، فمن ذلك:

● أولاً: أجاب الحافظ الصلاح بجوابين:

- أحدهما: أن ذلك راجع إلى الإسناد؛ فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسنادٌ حسنٌ، والآخر إسنادٌ صحيحٌ، استقام أن يُقال فيه: إنه حديث حسنٌ صحيحٌ. أي: أنه حسنٌ بالسنة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر.
- والآخر: أو أنه أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس، ولا ياباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد.

● ثانياً: أجاب ابن دقيق العيد بقوله:

- (إنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور، ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: (حسنٌ)، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار، لا من حيث حقيقته وذاته).
- وشرح هذا وبيانه: أن هاهنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه، كالحفظ والاتقان. فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا، كالحفظ مع الصدق، فيصح أن يقال في هذا: إنه (حسنٌ) باعتبار وجود الصفة الدنيا، وهي الصدق مثلاً، (صحيحٌ) باعتبار الصفة العليا، وهي الحفظ والاتقان.

● ثالثاً: أجاب الحافظ ابن كثير بقوله:

- (أنه مُشَرَّبٌ من كلا القسمين، فما يقول فيه (حسنٌ صحيحٌ) أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه بالصحة المحضة، أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن). يعني: أنه في مرتبة متوسطة بينهما.

● رابعاً: أجاب الحافظ ابن حجر بجواب فيه محاولة للجمع بين قولي ابن الصلاح، وابن كثرة، وطريقة الترمذي، فقال:

إذا لم يكن للحديث إلا إسناد واحد: فهو محمول على تردد الناقد في شأنه، هل يرتقي إلى درجة الصحيح، فيحكم له بها؟ أو ينزل إلى درجة الحسن فيحكم له بها؟ وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقوله: حسنٌ أو صحيحٌ.

وعلى هذا ما قيل فيه: (حسنٌ صحيحٌ) دون ما قيل فيه: (صحيحٌ)؛ لأن الجزم أقوى من التردد.

أما إن كان للحديث إسنادين: فهو باعتبارهما على ما قاله ابن الصلاح، أحدهما صحيحٌ، والآخر حسنٌ.

وعلى هذا فما قيل فيه: (حسنٌ صحيحٌ) فوق ما قيل فيه: (صحيحٌ) فقط إذا كان فرداً؛ لأن كثرة الطرق تُقوي.

س ٥: عدد الألفاظ التي يستعملها المحدثون للحكم على الأحاديث المقبولة.

- ١- الجيد، والقوي: فقد وُجد في كلام بعض أهل العلم التعبير بها عن الصحة، فلا فرق عندهم حينئذ بين الجيد والصحيح، إلا أن المحقق منهم، لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به حينئذ أنزل رتبة من الوصف بصحيح.
- ٢- الصالح: يشمل الصحيح والحسن؛ لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار.
- ٣- المعروف: يقابل المنكر.
- ٤- المحفوظ: يقابل الشاذ.
- ٥- المجوّد: يشملان الصحيح والحسن.
- ٦- المشبه: يطلق على الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.

الحديث الضعيف

س ١: عرف الحديث الضعيف.

- في اللغة: من الضعيف - بالضم، والفتح -، وهو: خلاف القوة، يُقال: ضَعْفٌ يَضْعُفُ، ورجل ضعيف، وقوم ضعفاء وضعاف وضعفة، واستضعفه، أي: عده ضعيفاً.

فالضم: لغة قريش - كما قال الفراء، والفتح: لغة تميم.

- في الاصطلاح: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول.

س٢: بين مثال الحديث الضعيف.

- ما أخرجه الإمام أحمد عن علي بن عياش، حدثنا محمد بن طرّف، حدثنا أبو حزام، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن المتحابين لثرى عُرفهم في الجنة كالكوكب الطالع الشرقي أو الغربي، فيُقال: من هؤلاء؟ هؤلاء المتحابون في الله صلى الله عليه وسلم).

- سبب الضعف: أن أبا حازم - واسمه: سلمة بن دينار - لم يسمع من أبي سعيد رضي الله عنه. قال يحيى بن صالح الوحاظي: (سألت ابن أبي حازم: سمع أبوك من أبي هريرة؟ فقال: من حدثك أن أبي سمع من أحد الصحابة غير سهل بن سعد، فقد كذب).

س٣: بين مراتب تفاوت الحديث الضعيف.

- يتفاوت ضعف الضعيف بحسب شدة ضعف رواته وخفته، كصحة الصحيح، فمن الضعيف ما هو أوهى، كما أن في الصحيح ما هو أصح.

- ويستفاد من معرفة ذلك: ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح.

- فشرُّ مراتب الضعيف: الموضوع بالاتفاق، يليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعل، إلى أن ينتهي إلى أخفها، وهو ضَعْف بسبب سوء الحفظ.

س٤: عدد أقسام الحديث الضعيف.

- ينقسم الضعيف إلى أقسام واعتبارات كثيرة، منها:

١ - باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة: وهي: الاتصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة ليسر الضعف، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

٢ - باعتبار فقد صفة من صفة أخرى تليها أولاً، أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الصفات الستة كلها.

س٥: ما أسباب الضعف في الحديث الضعيف؟

- بالعودة إلى تعريف الصحيح والحسن بنوعيه يتبين أن سبب ضعف الحديث يرجع إلى ما يحتز به عن كل شرط من تلك الشروط.

س٦: ما حكم رواية الحديث الضعيف.

- الأخبار الضعيفة التي اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها على ضربين:

١ - ضربٌ رواه من كان معروفاً بوضع الحديث، والكذب فيه.

- حكم روايته: هذا الضرب لا يكون مستعملاً في شيء من أمور الدين، ولا يروى إلا على وجه التبيين

٢ - وضربٌ لا يكون روايته متهماً بالوضع، غرأنه عرف بسوء الحفظ، وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً.

- حكم روايته: هذا الضرب من الأحاديث يجوز روايته من غير بيان لضعفه.

س٧: ما حكم العمل بالحديث الضعيف؟

- اختلف أهل العلم بحكم العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة أقوال:

- القول الأول: لا يعمل به في العقائد والأحكام، ويعمل به في الترغيب والترهيب والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم.

- ذهب به: جماعة كثيرون من أئمة الحديث وحفاظه، وحكى النووي في عدة من تصانيفه.

- أفاد الحافظ ابن حجر بأن العمل به حينئذ يكون مقيداً بشروط:

١- أن لا يكون الضعف شديداً. ٢- أن يكون مندرجاً تحت أصل عام. ٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته.

- القول الثاني: العمل بالحديث الضعيف مطلقاً.

- منسوب إلى: الحارث المحاسبي.

- وهو مقيد بشرطين:

١- أن لا يكون الضعف شديداً. ٢- أن لا يوجد في الباب غيره، بحيث يسلم من معارضة غيره له.

- القول الثالث: عدم العمل به مطلقاً، وفي الصحيح غنية عنه.

- وهو مذهب: الإمام مسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وابنه عبدالرحمن، وابن حبان، وابن تيمية، وغيرهم.

- قالوا: أن الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح، والظن مذموم في نصوص الشريعة من الكتاب والسنة.

س٨: عدد أشهر المصنفات المؤلفة في الحديث الضعيف.

١- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني.

٢- المعاجم الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير): للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني.

٣- سنن الدارقطني: علي بن عمر.



القسم السادس: أنواع الحديث المردود بسبب الانقطاع

- بالنظر إلى مكان السقط من الإسناد، وعدد الساقطين، يمكن أن نقسم الضعيف إلى خمسة أقسام: ١- معلق. ٢- مرسل. ٣- منقطع. ٤- معضل. ٥- مدلس.

أولاً: المعلق

س ١: عرف الحديث المعلق.

- في اللغة: من عَلَقَ، والعين واللام والقاف أصلٌ كبيرٌ صحيحٌ، يرجع إلى معنى واحد، وهو: أن يُنَاطَ الشيء بالشيء العالي، تقول: علقت الشيء، أعلقه تعليقاً، وقد علق به، إذا لزمه.

- في الاصطلاح: ما حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، ولو إلى آخر الإسناد، معبراً بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع. مثل: وروى، وزاد، وذكر، أو: يُروى، ويُذكر، ويُقال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتمريض. وزاد السيوطي: على التوالي.

س ٢: اشرح التعريف الاصطلاحي للمعلق وبين ما يخرج منه.

- قوله: (ما حُذِفَ من مبتدأ إسناده):
 - يعني: أن السقط في العلق يكون من مبادئ السند.
 - يخرج به: المرسل؛ إذ السقط فيه يكون في نهاية السند من بعد التابعي.
- قوله: (واحدٌ):
 - يعني: أن الساقط من المعلق قد يكون رايماً واحداً فقط، بالقيد السابق.
 - يخرج به: المعضل؛ إذا الساقط فيه أكثر من واحد.
- قوله: (فأكثر):
 - يعني: قد يكون الساقط من المعلق أكثر من واحد، وهذا يُوهَم دخول المعضل حينئذ؛ لكن بين المعلق والمعضل عموم وخصوص من وجه؛ فيُجامعه في حذف اثنين فصاعداً؛ فيجتمع مع المعلق في بعض صورته، ويُفارقه المعلق في حذف واحد، وفي اختصاصه بأول الإسناد.
- قول السيوطي: (على التوالي):
 - يعني: أنه قد يستمر السقط في أول الإسناد إلى آخره.
 - يخرج به: المنقطع؛ إذ لا يشترط فيه توالي الحذف، إذا كان السقط فيه أكثر من واحد.

س ٣: عدد صور الحديث المعلق، مع ذكر أمثلة عليها.

- ١- أن يحذف المصنف جميع السند، ويقول مثلاً: قال النبي ﷺ: -
مثاله: قول البخاري: وقال النبي ﷺ: (أفضل الكلام أربع: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر).
- ٢- أن يحذف المصنف جميع السند إلا الصحابي:
مثاله: قول البخاري: قال أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: (أثقل الصلاة على المنافقين العشاء والفجر).
- ٣- أن يحذف المصنف جميع السند إلا الصحابي والتابعي معاً:
مثاله: قول البخاري: وقال همام، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: (يُميط الأذى عن الطريق صدقة).
- ٤- أن يحذف المصنف من حديثه، ويُضيفه إلى من فوقه:
مثاله: قول البخاري: وقال عفان: حدثنا سليم بن حيان، حدثنا سعيد بن ميناء، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: (لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد).

س ٤: ما حكم حديث المعلقات في الصحيحين؟

• أولاً: المعلقات في صحيح البخاري:

- هي في كتابه كثيرة جداً، وعددها: ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثاً، كلها قد وصلها في كتابه، سوى مائة وستين حديثاً، وهي على قسمين:

١. ما يوجد في موضع آخر من كتابه موصولاً: فيُرجع إلى معرفة إسناده في ذلك الموضع.
- والسبب في إيراد البخاري له معلقاً: ضيق مخرج الحديث، فمتى ضاق المخرج، واشتمل المتن على أحكام، واحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار؛ خشية التطويل.
٢. ما لا يوجد فيه إلا معلقاً: فهذا على صورتين:

■ الأولى: أن يورده بصيغة الجزم:

- وهذه الصورة يُستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، ويبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث.

- فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق.

١- أما ما يلتحق بشرطه: فالسبب في دعم وصل إسناده أمور:

- أ- إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق، ولم يهمله، بل أورده بصيغة التعليق طلباً للاختصار.
- ب- وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً. أو سمعه، ولكن شك في سماعه له من شيخه. أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أن يسوقه مساق الأصل.

٢- وأما ما لا يلتحق بشرطه: فقد يكون صحيحاً لكن على شرط غيره، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً، لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، فأراد أن لا يسوقه مساق الأصل.

■ الثانية: أن يورده بصيغة التمريض:

- وهذه اصورة لا يُستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.

١- فأما ما هو صحيح: فلم نجد في كتابه ما هو على شرطه إلا موضع يسير جداً، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى.

٢- وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة:

أ- فمنه ما هو صحيح ليس على شرطه.

ب- ومنه ما هو حسن.

ت- ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته.

ث- ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له، وهذا في كتابه قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه بالتضعيف، بخلاف ما قبله.

- أما الموقوفات: فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعيف، أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً؛ إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عنمن قاله.

● ثانياً: المعلقات في صحيح مسلم:

- وهي كتابه قليلة جداً، حيث بلغت اثنا عشر حديثاً فقط كما قال النووي. وكلها قد وصلها مسلم في موضع آخر من صحيحه، سوى حديث واحد، قال فيه: (ص ١٠٨ - ط ٣).

س٥: عدد أشهر المصنفات في المعلق.

١- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة: لأبي الحسن المصري.

٢- تغليق التعليق على صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣- تغليق التعليق على صحيح مسلم: للشيخ علي بن حسن الحلبي.

ثانياً: المرسل

س١: عرف الحديث المرسل.

- في اللغة: اسم مفعول، وقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد مأخذه:

● فقيل: مأخوذ من الإرسال - بكسر الهمزة -، بمعنى: الإطلاق. يُقال: أرسلت كذا، إذا أطلقته ولم تمنعه. فكأن المسند أطلق الإسناد، ولم يُقيده براو معروف.

● وقيل: مأخوذ من الأرسال - بفتح الهمزة -، من الرّسل - بفتح الراء، والسين - بمعنى: القطيع من كل شيء. يُقال: جاء القول أرسالاً، أي: قطعاً متفرقين. ومن ما روي: أن الناس دخلوا على النبي ﷺ بعد موته، فصلوا عليه أرسالاً.

فكان المرسل قطع أول الإسناد عن آخره، ولم يصله، فبقيت كل طائفة منهم لم تلق الأخرى، ولا لحقتها.

● وقيل: مأخذه من الاسترسال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان، والثقة به فيما حدثه.

فكان المرسل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه، ووثق به لمن يوصله إليه.

● وقيل: مأخوذ من قولهم: ناقة مرسال: أي سريعة السير.

فكان المرسل للحديث أسرع فيه عجباً، فحذف بعض إسناده.

- في الاصطلاح: هو ما أضافه التابعين إلى النبي ﷺ. (فهو غير مقيد برواية التابعي الكبير، ويدخل فيه أيضاً جميع ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير).

س ٢: بين إطلاقات الحديث المرسل.

- دل تعريف المرسل على الإطلاق الاصطلاحي الخاص به، وهو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ. وذلك: كرواية سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ. إلا أنه قد يطلق المرسل على ما هو أعم من ذلك، ويراد به الانقطاع على أي وجه كان، وهذا تجوز عن الاصطلاح.

س ٣: بين مثال على الحديث المرسل.

- ما رواه أبو داود في كتاب (المراسيل) قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، وابن وهب، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، أن النبي ﷺ قال: (لا رياء في الصيام).

س ٤: ما حكم الحديث المرسل.

- اختلف العلماء من المحدثين وغيرهم في حكم الحديث المرسل، هل هو حجة، أم لا؟ على عدة أقوال، بيّنها العلائي، والسيوطي. ويرجع حاصل هذه الأقوال إلى ثلاثة مذاهب، وهي: الرد مطلقاً، والقبول مطلقاً، والتفصيل.

● المذهب الأول: أن الحديث المرسل ضعيف مطلقاً، لا يحتج به:

- وهو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث، ونُقَاد الأثر.

- ومن حجّتهم في رده ما يلي:

١. الجهل بحال المحذوف، لاحتمال أن يكون غير صحابي، فقد يكون تابعاً آخر؛ إذ قد يروي التابعي عن تابعي

مثله، ومع هذا الاحتمال قد يكون ضعيفاً.

٢. أنه إذا كان المجهول المسمى لا يُقبل، فالمجهول غير المسمى عيناً وحالاً أولى بعدم القبول.

● المذهب الثاني: أن الحديث المرسل حجة:

- وإليه ذهب كثير من الفقهاء.

- وحجة أصحاب هذه القول ما يلي:

١. أن احتمال الضعف في الوسطة حيث كان المرسل تابعياً لا سيما بالكذب بعيداً جداً، فإنه ﷺ أثنى على

عصر التابعين، وشهد له بعد الصحابة بالخيرية، ثم للقرنين.

-ورد أصحاب القول الأول على هذا الاستدلال بقولهم: إن هذا محمول على الغالب والأكثرية، وإلا فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وجدت فيه الصفات المذمومة، لكن بقله، بخلاف من بعد القرون الثلاثة، فإن ذلك كثر فيهم واشتهر.

٢. ألزم بعض أصحاب هذا القول من يمنع قبول المراسيل بقولهم: إن مقتضى الحكم لتعاليق البخاري المجزومة بالصحة إلى من علق عنه، أن من يجزم من أئمة التابعين عن النبي ﷺ بحديث، يستلزم صحته من باب أولى.

-ورد هذا بأن البخاري قد علم شرطه في الرجال، وتقيده بالصحة، بخلاف التابعين.

● المذهب الثالث: التفصيل، فيقبل بشروط، وإلّا رد:

- واختلفوا في تحديد هذه الشروط؛ لذلك يدخل تحته من المذاهب ما يلي:

- أ- يُقبل إذا كان المرسل من أهل القرون الثلاثة المفضلة.
 - ب- يُقبل إذا كان المرسل لا يُرسل إلا عن ثقة.
 - وهذا اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرع والتعديل، كيجي بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، والعلائي، وابن تيمية، وغيرهم، بشرط أن يكون ثقة عنده، وعند غيره.
 - ت- يُقبل إذا كان المرسل هو سعيد بن المسيب.
 - وذلك لأنه ثبت إسنادها، وقد سُبرت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة رضي الله عنه، لما بينهما من الوصلة والصحارة.
 - ث- يُقبل إذا لم يكن في الباب سواء. ويدخل ضمنه من قال: يُقبل إذا لم يعارضه حديث متصل، قالوا: والاحتجاج به ندباً لا وجوباً، ولو كان حجة مطلقاً تعارضاً.
 - ج- يُقبل إن أرسله الصحابي.
 - ح- ويُقبل إذا وافقه إجماع، قاله ابن حزم.
 - خ- وذهب الإمام الشافعي إلى القبول بشروط في الراوي المرسل، وبشروط الحديث المرسل.
- فأما الشروط التي يشترطها في الراوي المرسل، فهي:

- ١- أن يكون من كبار التابعين.
- ٢- إن سمي من أرسل عنه لا يسمي مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه.
- ٣- إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.
- وأما الشروط التي يشترطها في الحديث المرسل: فيشترط لصحة مخرجه وقبوله أن يعضده ما يدل على صحته، وأن له أصلاً.
- والعاضد له أشياء:

١- أقواها: مجيئه من وجه آخر مُسنداً من طريق الحفاظ المأمونين.

٢- أو أن يجيء من وجه آخر مرسلأ من غير رجال المرسل الأول.

٣- أو أن يوافقه قول صحابي.

٤- أو أن يفتي أكثر العلماء بمقتضاه.

فإذا وجدت هذه الشروط قبله الشافعي، وإن كان دون المسند في القوة.

✓ والراجع من هذه المذاهب: مذهب جمهور المحدثين؛ لقوة دليلهم.

س ٥: عدد أشهر المؤلفات في الحديث المرسل.

- المؤلفات في المرسل ينقسم إلى قسمين:

• القسم الأول: المؤلفات في الحديث المرسل:

- كتاب المراسيل: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

• القسم الثاني: المؤلفات في الرواة الموصوفين بالإرسال:

١- المراسيل: للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي.

٢- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: للحافظ ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم العراقي.

✿ المرسل الخفي:

س ١: عرف المرسل الخفي.

- هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ. وبيان أن المرسل يُطلق ويراد به ما هو أعم من ذلك، وهو: رواية الراوي عن من لم يعاصره.

س ٢: علل: يسمى المرسل الخفي بالجلي؟

- لأن الانقطاع فيه ظاهر، يُدرك بعدم المعاصرة بين الراوي، ومن روى عنه.

س ٣: عدد حالات المرسل الخفي، مع ذكر مثال عليه.

• الأولى: رواية الراوي عن عاصره، ولم يلقه.

- كرواية الحسن البصري، عن أبي هريرة ؓ، وعن جابر بن عبدالله ؓ، وعن بعض أصحاب النبي ﷺ.

- مثاله: ما رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق جرير بن حازم، عن الحسن، عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول

الله ﷺ: (إن الرجل ليتكلم بالكلمة، ما يرى أن تبلغ حيث بلغت، يهوي بها في النار سبعين خريفاً).

• الثانية: رواية الراوي عن عاصره ولقيه، ولكن لم يسمع منه شيئاً. (وهو أشد خفاء من الأول).

- كرواية سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب ؓ، فإنه رآه رؤياً، وليس له منه سماع.

- مثاله: ما رواه ابن ماجه في سننه من طريق علي بن زيد بن جُدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب

ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون).

س ٤: ما حكم الحديث المرسل الخفي؟

- المرسل الخفي كالمُرسل الجلي كلاهما ضعيف؛ للجهل بحال الساقط.

س ١: عرف مرسل الصحابي.

- هو ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ مما لم يحضره؛ إما لصغر سنه، أو لتأخر إسلامه، أو لغيابه.

س ٢: بين أمثلة على حديث مرسل الصحابي.

١- قول عائشة - رضي الله عنها - أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة. وكان ذلك قبل أن تولد.

٢- روى ابن عمر ﷺ وقوف النبي ﷺ على قلب بدر، وهو لم يحضرها.

٣- روى أنس ﷺ حديث انشقاق القمر، وذلك كان قبل الهجرة، وكلها مخرجة في الصحيحين.

٤- أكثر روايات ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ من هذا القبيل؛ فإنه ﷺ توفي وهو صبي لم يبلغ.

س ٣: ما حكم حديث مرسل الصحابي؟

- ذهب المحدثون قاطبة، وعامة أهل الأصول إلى أن مراسيل الصحابة حُجة، وأنها في حكم المتصل المسند.

- السبب: لكون جميعهم عدولاً مرضيين، وأن الظاهر فيما أرسله الصحابي ولم يبين السماع فيه أنه سمعه من رسول الله ﷺ، أو من صحابي سمعه عن النبي ﷺ، وأما من روى منهم عن غير الصحابة فقد بين في روايته ممن سمعه، وهو أيضاً قليل نادر، فلا اعتبار به.

- قيد السخاوي قبوله في حق الصحابي الذي أمكنه التحمل والسماع، وأما غيره فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين، الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ. كما شرط في الصحابي الصغير أن يكون قد سمع من النبي ﷺ، وأما من أحضر إلى النبي ﷺ غير مميز، كعبيد الله بن عدي بن الخيار؛ فإنه ليس له سوى رؤية، وكمحمد بن أبي بكر، فهذا مرسل.

ثالثاً: المنقطع

س ١: عرف الحديث المنقطع.

- في اللغة: اسم فاعل، من غير الثلاثي، أصله: (قطع)، الدال على صرم، وإبانه شيء من شيء.

- في الاصطلاح: ما سقط من أثنائه واحد أو أكثر، بشرط عدم التوالي.

س ٢: بين مثال على الحديث المنقطع.

- ما رواه الترمذي، وابن ماجه، والإمام أحمد عن يزيد بن هارون قال: أخبرنا الحجاج بن أرطاة، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة، فخرجت، فإذا هو بالبقيع، رافع رأسه إلى السماء.. وفيه قوله ﷺ: (إن الله ينزل ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا، فيغفر لأكثر من عدد شعر غنم كلب).

- قال الترمذي: (سمعت محمداً - يعني البخاري - يضعف هذا الحديث، وقال: يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير). ففيه سقط في موضعين غير متواليين.

س٣: ما الفرق بين المنقطع والمقطوع

- المنقطع: من خصائص الإسناد؛ فهو نوع من أنواع المردود باعتبار سقط حاصل في إسناده.
- المقطوع: من خصائص المتن؛ إذ تقدم أنه من أقسام الحديث باعتبار من أسند إليه.

س٤: ما حكم الحديث المنقطع؟

- المنقطع من أنواع الحديث الضعيف، للجهل بحال الساقط.

رابعاً: المعضل

س١: عرف الحديث المعضل.

- في اللغة: اسم مفعول، أصله عضل، الدال على شدة والتواء في الأمر، يُقال: عضل به الأمر، أي: اشتد، وعضل عليه: ضيق.

- في الاصطلاح: ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، مع التوالي.

س٢: بين مثال على الحديث المعضل.

- ما رواه الإمام مالك في الموطأ قال: بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (للمملوك طعامه، وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق).

س٣: ما حكم الحديث المعضل؟

- المعضل من أنواع المردود، للجهل بحال الساقط.

س٤: ما علاقة المعضل بالمنقطع والمعلق؟

- علاقة المعضل بالمنقطع: قد يطلق على المعضل الذي سقط منه اثنان أو أكثر مع التوالي بأنه منقطع، وهذا تجوز عن الاصطلاح الخاص، وإرادة المعنى العام للمنقطع، وهو كل ما لم يتصل إسناده.
- علاقة المعضل بالمعلق: قد يجتمع معه في بعض صورته؛ وذلك حينما يكون الحذف بأكثر من واحد من مبادئ السند، كما في المثال السابق من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الإمام مالك في الموطأ.

- كذلك الحال مع المرسل أيضاً؛ إذا تبين أن الساقط أكثر من واحد، وإنما يختص المرسل بكونه من إضافة التابعي - الذي هذا وصفه - شيئاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

س ٥: عدد الكتب التي يكثر فيها ذكر المنقطعات على اختلاف أنواعها. (مصنفات في الحديث المعضل)

١- سنن سعيد بن منصور الخراساني.

٢- مؤلفات الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد، المشهور بابن أبي الدنيا.

خامساً: المدلس

س ١: عرف الحديث المدلس.

- في اللغة: مشتق من الدلس - بالتحريك -، وهو: الظلمة، والدُّلْسَة - بالضم - اختلاط الظلام.

✽ قال ابن فارس: هذه الأحرف الثلاثة أصلٌ يدل على ستر وظلمة، فالدلس دلس الظلام، ومنه قولهم: لا يُدالس، أي: لا يُخدع. ومنه التدليس في البيع، وهو أن يبيعه من غير إبانة عن عيبه، فكأنه خادعه وأتاه في ظلام وله معنى آخر يدل على القلة.

س ٢: ما سبب تسمية الحديث المدلس بهذا الاسم؟

- وسعي بهذا النوع من الحديث لاشتراكهما في الخفاء.

س ٣: عدد أقسام الحديث المدلس.

• القسم الأول: تدليس الإسناد:

- تعريفه: هو أن يروي المحدث عن من قد سمع منه، ما لم يسمعه منه، موهماً سماعه منه.

- وهذا القسم هو المقصود عند الإطلاق في عبارات العلماء.

- مثاله: ما رواه البخاري في الأدب المفرد، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، وغيرهم من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: (الحنيفية السمحة).

☞ ومحمد بن إسحاق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وقد عنعنه، ولم يُصرح في شيء من طرقه

بالتحديث، قال الهيثمي: (فيه ابن إسحاق، وهو مُدلس، ولم يُصرح بالسماع).

- ما يلتحق بتدليس الإسناد:

(١) تدليس القطع:

- تعريفه: هو أن يحذف الصيغة، ويقتصر على قوله مثلاً: الزُّهري، عن أنس.

- مثاله: مثل له الحافظ ابن الصلاح بما رواه علي بن خشرم قال: كنا عند ابن عيينة فقال: الزهري. فقيل

له: حدثكم الزهري؟ فسكت. ثم قال: الزهري. فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من

الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري. ومثل له الحافظ في النكت:

بما رواه ابن عدي، عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

- من صور تدليس القطع:

■ الأولى: أن يحذف الراوي صيغة الرواية ولا يذكرها أبداً.

■ الثانية: أن يذكر الراوي صيغة الرواية، ثم يسكت بعدها ناوياً قطعها عما بعدها، فكأنه لا اعتبار

لها في الكلام.

(٢) تدليس العطف:

- تعريفه: هو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: وفلان، أي: حدث فلان.

- مثاله: أن أصحاب هشيم بن بشير السُّلبي اجتمعوا، فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئاً مما يدلسه. ففطن لذلك. فلما جلس قال: حدثنا حُصين، ومغيرة، عن إبراهيم. فحدث بعدة أحاديث، فلما فرغ قال: هل دلست لكم شيئاً؟ قالوا: لا. فقال: بلى، كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي، ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً.

● القسم الثاني: تدليس التسوية:

- تعريفه: هو إسقاط ضعيف في أثناء سند بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر، وليس الأول منهما مدلس.
- بذلك يظهر خفاء هذا النوع من التدليس؛ إذ تحقق فيه شرطاً حمل الإسناد المعنعن على الاتصال، فالثقة الأول لا يُعرف بالتدليس، وقد أدرك الثقة الثاني الذي سقطت الواسطة بينهما، أو سمع منه.
- وقد سماه ابن القطان بهذا الاسم، وغير واحد من الأئمة، أما القدماء سموه: تجويداً.
- مثاله: ما ذكره ابن أبي حاتم في كتاب (العلل) قال: سمعت أبي - وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية قال: حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: (لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه)- فقال أبي: إن هذا الحديث له أمر قل من يفهمه؛ روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال: وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكناه ببقية، ونسبه إلى بني أسد؛ لكي لا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى له. قال: وكان ببقية من أفعال الناس لهذا).

● القسم الثالث: تدليس الشيوخ:

- تعريفه: هو أن يروي المحدث عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لم يشتهر به.

- وبهذا يظهر عدم وجود سقط في هذا النوع من التدليس.

- الغرض [والدوافع] منه:

١. كون الشيخ غير ثقة.

٢. أو يكون متأخر الوفاة؛ قد شارك الراوي عنه جماعة دونه في السماع منه.

٣. أو يكون أصغر من الراوي عنه سنّاً.

٤. أو تكون أحاديثه التي عند الراوي عنه كثيرة، فلا يحب تكرار الرواية عنه بصيغة واحدة.

- مثاله: من الرواة الذي يكثر التدليس في تسميتهم: محمد بن سعيد المصلوب؛ ومما جاء في تدليس اسمه: محمد بن حسان، ومحمد بن أبي قيس، ومحمد بن أبي زينب، ومحمد بن أبي زكريا، ومحمد بن أبي الحسن، ومحمد بن سعيد بن حسن بن قيس، ومحمد بن حسان الطبري، وأبو عبدالرحمن الشامي.
وربما قالوا: عبدالله، وعبدالرحمن، وعبدالكريم، وغير ذلك على معنى التعبيد، وينسبونه إلى جده.
ومن ذلك أيضاً: أن عطية بن سعد الكوفي كان يأتي محمد بن السائب الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد.

س٤: ما حكم التدليس؟

- حكم تدليس الإسناد: مكروه جداً، ذمه أكثر العلماء؛ لما فيه ن الإيهام، وكان شعبة بن الحجاج من أشدهم ذمّاً له.
 - حكم تدليس التسوية: شر أقسام التدليس، وفعله حرام.
- قال العلائي: (هذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً، وهو مذموم جداً، من وجوه كثيرة:
١. أنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف، وتلبس على من أراد الاحتجاج به.
 ٢. أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه؛ لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف، ولم يروه شيخه بدونه.
 ٣. أنه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه، وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس؛ إذا اطلع عليه أنه رواه عن الوسطة الضعيف، ثم يوجد ساقط في هذه الرواية، فيُظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث، وليس كذلك).
- حكم تدليس الشيوخ: أمره أخف مما سبق ذكره من أنواع التدليس الأخرى، ولكن في تضييع للمرروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته. ويختلف الحال في كراهية ذلك بحسب الغرض الحامل عليه.
- ذكر ابن دقيق أن في تدليس الشيوخ مفسده، وفيه مصلحة:
- فأما مفسدته: فإنه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً. فيسقط العمل بالحديث؛ لكون الراوي مجهولاً عند السماع، مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر. وهذه خيانة عظمى، ومفسدة كبرى.
 - وأما مصلحته: فامتحان الأذهان في استخراج التدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يُراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرجال.
- ومن ذلك: أن الذهبي لما اجتمع بابن دقيق العيد، سأله ابن دقيق العيد: من أبو محمد الهلال؟ فقال: سفيان بن عيينة. فأعجبه استحضاره. وألطف منه قوله له: من أبو العباس الذهبي؟ فقال: أبو ظاهر المخلص.

- اختلف أهل العلم في حكم رواية المدلس هل هي مقبولة أم لا؟ على قولين:

• القول الأول: أنها غير مقبولة:

- وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه الأكثرون، وحكاه العلائي عن الجمهور.
- وعللوا ذلك: بأن التدليس نفسه جرح؛ لما فيه من التهمة والغش، حيث عدل عن الكشف إلى الاحتمال. وفيه كذلك التشبع بما لم يُعط؛ بحيث يوهم السماع لما لم يسمعه، والعلو وهو عنده بنزول. ولعل من ترك تسميته غير مرضي ولا ثقة.

• القول الثاني: أنها مقبولة:

- وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث.
- زعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال، وأن الراوي ما ترك ذكره إلا لأنه عدلٌ عنده. ولم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا ذلك ناقضاً لعدالته.

س ٦: عدد أشهر المصنفات في التدليس.

- ١- التبيين لأسماء المدلسين: لأبي الوفاء برهان الدين إبراهيم الشافعي الحلبي.
- ٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- ٣- أسماء المدلسين: للحافظ جلال الدين السيوطي.
- ٤- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ: لفضيلة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري.

❁ الإسناد المعنعن:

س ١: عرف الإسناد المعنعن:

- هو الذي يقال فيه: فلان، عن فلان. أي: أن المحدث يروي الحديث عن شيخه بلفظ (عن)، من غير بيان للتحديث، والأخبار، والسماع ونحوه.

س ٢: بين مثال على حديث إسناده معنعن.

- ما رواه البخاري في صحيحه قال: حدثنا مسدد، عن هشيم، عن أبي بشير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾، قال: (أنزلت ورسول الله ﷺ متوار بمكة، فكان إذا رفع صوته سمع المشركون، فسبوا القرآن، ومن أنزله، ومن جاء به. فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾: لا تجهر بصلاتك حتى يسمع المشركون، ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾: عن أصحابك فلا تسمعهم، ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾: أسمعهم ولا تجهر، حتى يأخذوا عنك القرآن.

س٣: ما حكم الإسناد المعنعن؟

- ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم إلى أن الإسناد المعنعن من قبيل المتصل، وادعى أبو عمر ابن عبد البر وغيره إجماع أئمة الحديث عليه.

س٤: عدد شروط قبول العنعنة.

- وهذا بشرطين:

- الأول: ثبوت اللقاء بين الراوي، ومن روى عنه بالعنعنة.
- الثاني: براءة المعنعن من وصمة التدليس.



القسم السابع: أنواع الحديث المردود بسبب المخالفة

أولاً: الشاذ

س١: عرف الحديث الشاذ.

- في اللغة: يقال: شذ يشذ شذوذاً، من أصل ثلاثي دال على التفرد، والمفارقة، والخروج عن الجمهور.

- في الاصطلاح: ما رواه المقبول، مخالفاً لمن هو أولى منه.

✽ فقوله: (المقبول): يشمل الثقة والصدوق.

✽ وقوله: (مخالفاً لمن هو أولى منه): يعني: بمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

✽ يُطلق جماعة من المحدثين الشاذ على: تفرد المقبول الذي ليس لديه من الضبط والإتقان ما يحتمل معه تفرد.

س٢: عدد أقسام الشاذ المردود. [عند الحافظ ابن الصلاح]

١- الحديث الفرد والمخالف.

٢- الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف.

س٣: ما الذي يُقابل الشاذ؟

- الرواية التي وقع فيها الشذوذ رواية خاطئة مرجوحة، والرواية الأخرى التي تقابلها وتخالفها رواية صحيحة راجحة، تسمى الرواية المحفوظة.

س٣: بين مثال على الحديث الشاذ.

• من أمثلة ما وقع الشذوذ في إسناده: ما رواه سفيان بن عيينة، وابن جريج وغيرهما، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه.

• من أمثلة ما وقع الشذوذ في متنه: ما رواه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه).

س٤: ما حكم الحديث الشاذ؟

- الشاذ حديث ضعيف؛ بسبب سوء ضبط روايه.

ثانياً: المنكر

س١: عرف الحديث المنكر.

- في اللغة: اسم مفعول، من الفعل الثلاثي (نَكَرَ)، والنون، والكاف، والراء أصل صحيح، يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب.

- في الاصطلاح: ما انفرد به الثقة، ولا يعرف متنه من غير ذلك الطريق

١- وخلص الحافظ ابن حجر إلى أن المنكر يطلق على شئتين:

١. تفرد الضعيف الذي لا يُحتمل تفرده، كمن فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه.

٢. مخالفة الضعيف للثقة.

- ويدخل فيه أيضاً: مخالفته للصدوق ومن في مرتبته؛ لأنهم أعلى رتبة على الضعيف.

س٢: ما الفرق بين المنكر والشاذ؟

- أن لكلا النوعين وجه الشبه والمفارقة بينهما؛ كما قال ابن حجر: (وعُرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه، فهما يجتمعان في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف).
- أن أشمل من هذا وأدق ما في النكت؛ حيث قال: (فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلاً منهما قسمان، يجمعهما مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة).

س٣: ما الذي يقابل المنكر؟

- الرواية التي وقعت فيها النكارة رواية مرجوحة، والرواية الأخرى التي تقابلها وتخالفها رواية راجحة، تسمى الرواية المعروفة.

س٣: بين مثال على الحديث المنكر.

- مثال ما حكم عليه الأئمة بالنكارة لتفرد الثقة به: ما حدث به الإمام أحمد قال: قال لي يحيى بن سعيد - يعني: القطان-: لا أعلم عبيد الله - يعني: ابن عمر - أخطأ إلا في حديث واحد لنافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: (لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام...).
- مثال ما تفرد بروايته الضعيف: ما رواه ابن ماجه من طريق أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: (كلوا البلح بالتمر، وكلوا الخلق بالجديد، فإن الشيطان يغضب، ويقول: بقي ابن آدم حتى أكل الخلق بالجديد).

• مثال ما رواه الضعيف، وخالف فيه الثقة: ما رواه الطبراني من طريق حُبَيْب، عن أَبِي إِسْحَاق، عن العيزار بن حُرَيْث، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام رمضان، وقرأ الضيف دخل الجنة).

س٤: ما حكم الحديث المنكر؟

- الحديث المنكر المردود حديث ضعيف؛ بسبب تفرد من لا يُحتمل تفرده، سواء أكان تفرده بالحديث من أصله، أو كان بالوجه الذي رواه عليه، مخالفاً لرواية من هو أولى منه.



القسم الثامن: أنواع الحديث المردود بسبب العلة القادحة

أولاً: المعل

س ١: عرف الحديث المعل.

- في اللغة: اسم مفعول، من أعل الرباعي قياساً، يُقال: أعله الله، فهو مُعل. وأصله من عل الثلاثي، وهو بمعنى الضعف في الشيء، ومن العلة، وهي: المرض، يُقال: عل، يعل، واعتل، وأعله الله، فهو مُعل، وعليل. وهذا الاستعمال - أي: المعل - هو الصواب في إطلاقه على هذا النوع من علوم الحديث.

- في الاصطلاح: ما أُطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها.

- في الحديث: عبارة عن أسباب خفية، غامضة، قادحة فيه.

س ٢: بين طرق معرفة العلل.

- يمكن إدراك علة الحديث بالتفتيش عن الطرق وجمعها، والنظر في اختلاف رواياتها، ثم يرجح بينها بالقرائن.

س ٣: عدد أقسام وقوع العلة، مع ذكر أمثلتها.

١ - العلة في الإسناد:

- وهو الأكثر.

- مثاله: ما ذكره ابن أبي حاتم قال: (سألت أبي عن حديث رواه قتادة، وحماد بن سلمة، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (من باع نخلاً قد أبرت، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع). قال أبي: كنت أستحسن هذا الحديث من ذي الطريق، حتى رأيت من حديث بعض الثقات: عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال أبي: فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري، والزهري إنما رواه عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ).

٢ - العلة في المتن:

- مثاله: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس ﷺ من اللفظ المصحح بنفي قراءة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فعمل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: (فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، من غير تعرض لذكر البسمة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: (كانوا يستفتحون بالحمد) أنهم كانوا لا يُبسمون، فرواه على ما فهم، وأخطأ؛ لأن معناه أن السورة كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيها تعرض لذكر التسمية.

س٤: عدد أشهر المصنفات في الحديث المعل.

- ١- العلل الصغفر: للإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.
- ٢- العلل الكبفر: للإمام الترمذي أيضاً.
- ٣- علل الحديث: للإمام الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي.
- ٤- العلل الوارءة في الأحاءفث النبوءة: للإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الءارقطنف.

ثانفاً: المضطرب

س١: عرف الحديث المضطرب.

- فف اللعة: - بكسر الراء -، اسم فاعل من اضطرب، وهو بمعنى الاختلال، والاختلاف، والحركة وعدم السكون. فقال: اضطرب الحبل بين القوم، إذا اختلف كلمتهم. واضطرب أمره: اءتل، واضطرب الموج، أي: ءحرك بشءة، وأءذ فضرب بعضه بعضاً.

- فف الاصطلاح: هو ما اءتلف ففه الرواة، بحيث لا فترء بعض روافاهم على بعض.

س٢: عدد شروط الحديث المضطرب.

- ١- أن ءساوى ءلك الوجوه المءلفة فف القوة.
 - ٢- عدم إمكان الجمع أو ءءرفف فف ءلك الوجوه المءلفة.
- أما إن رُءع بعض هءه الوجوه على ففره، كأن فكون راوفها أءفظ، أو أكثر صءبة للمروي عنه، أو ففر ذلك من وجه ءءرفف، أو أمكن الجمع لم فكن ففءنء مضطرباً، والءكم للراءع منها.

س٣: ما الاءتلاف الموجب الءكم بالاضطراب؟

- أن فكون فف ءءفث صءابف واءء، أما إن كان ذلك الاءتلاف فف ءءفثفن أو أكثر، فلا اضطراب ففءنء.

س٤: عدد أقسام الحديث المضطرب.

- ١- مضطرب الإسناد:
 - هو أكثر ما فكون وقوعاً.
 - مءاله: ءءفث: (شفبءنف هوء وأءوافها). ففانه اءءلف ففه على أبو إسءاق السبفعف، وعلىه فءور الءءفث:
 ١. فقفل: عنه، عن عكرمة، عن أبو بكر ءفءه.
 - ومفهم من زاء بففهما: ابن عباس ءفءه.
 ٢. وقفل: عنه، عن أبو ءءففة، عن أبو بكر ءفءه.

٣. وقيل: عنه، عن البراء، عن أبي بكر رضي الله عنه.
٤. وقيل: عن أبي ميسرة، عن أبي بكر رضي الله عنه.
٥. وقيل: عنه، عن مسروق، عن أبي بكر رضي الله عنه.
٦. وقيل: عنه، عن مسروق، عن عائشة، عن أبي بكر رضي الله عنه.
٧. وقيل: عنه، عن علقمة، عن أبي بكر رضي الله عنه.
٨. وقيل: عنه، عن عامر بن سعد البجلي، عن أبي بكر رضي الله عنه.
٩. وقيل: عنه، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر رضي الله عنه.
١٠. وقيل: عنه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر رضي الله عنه.
١١. وقيل: عنه، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٢- مضطرب المتن:

- مثاله:

١. مُثِّلَ له حديث أنس رضي الله عنه في نفس البسمة، وقراءتها ونحو ذلك من وجوه الاختلاف الواقعة فيه. وبعضهم قال بأن الجمع بين تلك الاختلافات ممكن، فانتفى الاضطراب.
٢. ومُثِّلَ له أيضاً بأحاديث أخرى، إلا أنها لم تسلم من إمكان الجمع بين تلك الوجوه، أو ترجيح بعضها على بعض؛ وحينها ينتفي الاضطراب.

س٥: عدد أشهر المصنفات في الحديث المضطرب.

- المقرب في بيان المضطرب: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ثالثاً: المدرج

س١: عرف الحديث المدرج.

- في اللغة: اسم مفعول، من أدرجه، وبابه (دَرَجَ)، والبدال والراء والجيم - كما قال ابن فارس - أصلٌ واحدٌ، يدل على مُضِيّ الشيء، والمضي في الشيء. ومن ذلك قولهم: درج الشيء، إذا مضى لسبيله. ورجع فلان أدراجه، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه.

- في الاصطلاح: هو ألفاظ، تقع من بعض الرواة متصلة بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، ويكون ظاهرها أنه من لفظه، فيدل دليل على أنها من لفظ الراوي.

س٢: عدد أقسام الحديث المدرج.

- كان من الأحسن أن يُعرف المدرج بحسب أقسامه، فهو على قسمين:

- الأول: مدرج الإسناد: هو ما كانت المخالفة فيه بسبب تغيير سياق الإسناد.
- الثاني: مدرج المتن: هو أن يقع في المتن كلام ليس منه.

س٣: عدد مراتب المدرج في المتن.

- ١- فتارة يكون في أوله، وهذا نادرٌ جداً.
- كالحديث الذي أسنده الخطيب عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو القاسم رضي الله عنه: (أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار).
- ٢- وتارة يكون في أثنائه.
- كحديث عروة، عن عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي في قولها: (وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه - وهو: التعبد - الليالي ذوات العدد...) إلى آخر الحديث.
- ٣- وتارة يكون في آخره، وهو الأكثر؛ لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم، بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل.
- كما في الأحاديث التالية المذكورة فيما يُعرف به الإدراج.

س٤: كيف يمكن معرفة الإدراج في الحديث؟

- يمكن معرفته من وجوه، بينها الحافظ ابن حجر:

- الأول: أن يستحيل إضافة ذلك الشيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم:
- كحديث ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبرُّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك).
- القدر الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكاً. وأيضاً فلم يكن له أم يبرها، بل هذا من قول أبي هريرة رضي الله عنه أدرج في المتن.
- الثاني: أن يصرح الصحابي، بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صلى الله عليه وسلم:
- كحديث ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من مات وهو لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار).
- الثالث: أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه، بأن يضيف الكلام إلى قائله:
- كالحديث الذي أسنده الخطيب عن عبد الله بن خيران، عن شعبة، عن أنس بن سيرين، أنه سمع بن عمر يقول: (طلقت امرأتي وهي حائض، فذكر عمر رضي الله عنه ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: (مُرّه فليراجعها، فإذا طهرت فليطلقها).

- كما أنه يمكن معرفة المدرج بأن تأتي رواية مفصلة للرواية المدرجة، وتتقوى الرواية المفصلة بأن يرويه بعض الرواة مقتصرًا على إحدى الجملتين.

س٥: ما حكم الأدرج في الحديث؟

- يختلف الحكم على الإدراج باختلاف الباعث إليه:

- ١- إما أن يكون ذلك على سبيل العمد؛ فهذا حرام لا يجوز فعله، وقد تسامحوا فيما كان لبيان غريب ونحوه.
- ٢- وإما أن يكون على سبيل الخطأ؛ فهذا لا يؤثر في حال الراوي، ما لم يكثر ذلك منه، فيستدل به على كثرة وهمه، وفحش غلطه.

س٦: عدد أشهر المصنفات في الحديث المدرج.

- ١- الفصل الواصل المدرج في النقل: للحافظ الخطيب البغدادي.
- ٢- تقريب المنهج بترتيب المدرج: للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- ٣- المدرج إلى المدرج: لجلال الدين السيوطي.

رابعاً: المقلوب

س١: عرف الحديث المقلوب.

- في اللغة: اسم مفعول، من (قَلَبَ)، ويدل على رد شيء من جهة إلى جهة، كقولهم: قلبت الثوب قلباً.
- في الاصطلاح: ما كانت المخالفة فيه بإبدال، أو تقديم وتأخير.

س٢: عدد أقسام الحديث المقلوب.

- الأول: القلب في السند:

- وهو الأكثر، وله صور، منها:

١. إبدال راوٍ بأخر في طبقة:

- كإبدال سالم بنافع، وسهيل بن أبي صالح بالأعمش.

- وهذا يطلق على فاعله بأنه يسرق الحديث، إذا كان الراوي المبدل به منفرداً به، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب.

٢. التقديم والتأخير في الأسماء؛ مما أوجبه كون اسم أحدهما اسم أبي الآخر:

- كإبدال كعب بن مرة، بمرّة بن كعب. ومسلم بن الوليد، بالوليد بن مسلم.

● الثاني: القلب في المتن:

- كحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم، في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه، ففيه: (ورجل تصدق بصدقة أخفاها، حتى لا تعلم يمينه ما تُنفق شماله). فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: (حتى لا تلم شماله ما تنفق يمينه).

● الثالث: القلب في الإسناد والمتن جميعاً:

- كأن يرُكَّب إسناد متن على متن آخر، وبالعكس. كما في القصة المشهورة للبخاري مع البغداديين لما قدم عليهم.

س٣: ما حكم الحديث المقلوب؟

- القلب في الراوي قد يقع:

- ١- عمداً لقصد الإغراب؛ فهذا حرام لا يجوز، فيكون ذلك كالوضع.
- ٢- أو لقصد امتحان حفظ المحدث واختباره؛ فهذا استعمله بعض الأئمة، كيجي بن معين، وحماد بن سلمة، وشعبة، وقد أكثر منه.
- ٣- أو ما وقع من راويه على سبيل الوهم والخطأ؛ فهذا لا يضره إن كان نادراً، فإذا أكثر ذلك منه دل على عدم ضبطه، فيُضعف لأجله.

س٤: عدد أشهر المصنفات في الحديث المقلوب.

* رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والألقاب: للحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي.

أنواع أخرى

🌸 زيادة الثقة:

س١: ما المراد بزيادة الثقة؟

- هو أن يروي جماعةً حديثاً واحداً، بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة.

س٢: عدد شروط زيادة الثقة.

- بالنظر في هذا التعريف يتبين أنه لا يُحكم على الزيادة بكونها من باب زيادات الثقات إلا بشرطين:

١- أن يكون المتفرد بالزيادة راو ثقة.

٢- أن يتحد مخرج الحديث.

س ٣: عدد أقسام زيادة الثقة، مع ذكر مثال عليه.

• الأول: الزيادة في المتن:

- مثاله: ما رواه عثمان بن عمر بن فارس، عن مالك بن مَعُول، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي العمل أفضل؟ قال: (الصلاة في أول وقتها...).

• الثاني: الزيادة في الإسناد:

- يدخل فيها مسألة تعارض الوصل والإرسال، وكذا الرفع والوقف إذا اختلف الثقات في ذلك.

س ٤: ما حكم زيادة الثقة؟

- اختلف أهل العلم في حكم زيادة الثقة على أقوال:

• القول الأول: قبول زيادة الثقة بشروط:

- ولأصحاب هذا القول مذاهب في تحديد هذه الشروط، ومن ذلك:

١. ذهب الأئمة الحفاظ من أهل الحديث ونُقاده إلى القبول، إن كان راوي الزيادة أحفظ وأتقن ممن لم يزدّها. - وممن ذهب إلى ذلك: الشافعي، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن خزيمة، والدارقطني، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي وغيرهم.
٢. ومنهم من ذهب إلى قبولها إذا أفادت حكماً يتعلق بها، وأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا.
٣. وذهب فرقة ممن ينتحل مذهب الإمام الشافعي إلى أنها لا تقبل ممن رواه ناقصاً، ثم رواه زائداً؛ لأن روايته لها ناقصاً أورثت شكاً في الزيادة، وتُقبل من غيره من الثقات.
٤. وقيد ابن الصباغ القبول بما إذا ادعى الراوي تعدد مجلس السماع؛ لأنها حينئذ كالخبرين، أو ادعى نسيانها حينما رواه ناقصاً، وإلا فلا.
٥. وقيده إمام الحرمين بما إذا سكت الباقيون عن نفيه، وإلا فلا.

• القول الثاني: القبول مطلقاً:

- واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١. اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره، لوجب قبوله، ولم يكن ترك الرواية لنقله أن كانوا عرفوه، وذهابهم عن العلم به معارضاً له، ولا قادحاً في عدالة راويه، ولا مبطلاً له، وكذلك سبيل الانفراد بالزيادة.
٢. يجوز أن يسمع من الراوي الاثنان والثلاثة، فينسى اثنان منهما الزيادة، ويحفظها الواحد، ويرويه.
٣. ويجوز أن يحضر الجماعة سماع الحديث، فيتناول - أي: المجلس - حتى يغشى النوم بعضهم، أو يشغله خاطر نفس وفكر في أمر آخر، فيقتطعه عما سمعه غيره، وربما عرض لبعض سامعي الحديث أمر يوجب القيام، ويضطره إلى ترك استتمام الحديث.

٤. أن الثقة العدل يقول: (سمعت وحفظت) ما لم يسمع الباكون، وهم يقولون: (ما سمعنا ولا حفظنا)، وليس ذلك تكديباً له، وإنما هو إخبار عن عدم علمهم بما علمه، وذلك لا يمنع علمه به، ولهذا المعنى وجب قبول الخبر إذا انفرد به دونهم، ولأجله أيضاً قُبِلت الزيادة في الشهادة، إذا شهدوا جميعاً بثبوت الحق، وشهد بعضهم بزيادة حقٍّ آخر، وبالبراءة منه، ولم يشهد الآخرون.

● القول الثالث: الرد مطلقاً:

- وذهب إليه قومٌ من أصحاب الحديث.
- واستدلوا على ذلك بقولهم: إن ترك الحفاظ لنقلها، وذهابهم عن معرفتها، يوهنها، ويضعف أمرها، ويكون معارضاً لها؛ لأن نسبة الغلط إلى الواحد أقرب من نسبة الغفلة والوهم إلى الجماعة، حيث تقتضي العادة اطلاعهم، وعدم ذهولهم.
ولأن مدار قبول خبر الواحد على أنه يغلب على الظن صدق الراوي، وما كان كذلك كان العلم به واجباً، وفي هذه الصورة الذي يغلب على الظن وهم المنفرد بالزيادة، وهو أولى من نسبة الغفلة والوهم إلى الجماعة.
وقالوا: ليست هي كالحديث المستقل كما يدعيه أصحاب القول الأول؛ إذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للحديث من الراوي وانفراده به، ويمتنع في العادة سماع الجماعة لحديث واحد، وذهاب زيادة فيه عليهم ونسيانها، إلا الواحد.
- ورد عليهم أصحاب القول السابق بما تقدم في دليلهم الثاني وما بعده.

❁ المصحَّف:

س١: عرف التصحيف.

- في اللغة: مأخذه من الصحيفة، وهي التي يُكتب فيها، والجمع: صحائف، وصُحِف.

- في الاصطلاح: الخطأ في قراءة المتن أو الإسناد.

س٢: ما الفرق بين المصحَّف والمحرَّف.

❁ المصحَّف: ما كان التغيير فيه بسبب النَّقْط.

- مثل: بشر وبسر، وعياش وعباس، وحيان وحبان.

❁ المحرَّف: ما كان التغيير فيه بسبب الشكل.

- مثل: عبيدة وعُبيدة، وسَلِيم وسُلِيم، وحبيب وحُبيب.

س ٣: عدد أقسام المصحف.

١- تصحيف في الإسناد.

- مثاله: ما رواه شعبة، عن العوام بن مَرَجَم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لتؤذن الحقوق إلى أهلها...). حيث صحف فيه يحيى بن معين فقال: (العوام بن مزاحم) بالزاي، والحاء، وإنما هو: (مراجم) بالراء المهملة، والجيم.

٢- تصحيف في المتن - وهو أكثرها وقوعاً -.

- مثاله: ما رواه ابن لهيعة، عن كتاب موسى بن عقبة إليه، إسناده عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد. وإنما هو بالراء (احتجر في المسجد). أي: اتخذ حجرة من حصير، أو غيره.

س ٤: عدد أشهر المصنفات في المصحف.

١- تصحيفات المحدثين: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري.

٢- إصلاح خطأ المحدثين: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي.

🌸 حديث المختلط:

س ١: عرف الاختلاط.

- في اللغة: الممازجة بين شيئين، يُقال: خلطت الشيء بغيره خلطاً فاختلط، وخالطه مخالطة وخالطاً: مزجه.

- في الاصطلاح: على تطراً على الراوي، يختل بسببها ضبطه.

س ٢: عرف المختلط.

- هو من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض.

س ٣: عدد أسباب الاختلاط في الحديث.

١- منه ما كان بسبب الخرف، بحيث يتقدم سن الراوي، ويختل ضبطه في آخر عمره.

- كعطاء بن السائب الثقفي، وسعيد بن إياس الجريري، وعبدالرحمن بن عبدالله المسعودي.

٢- ومنه ما كان بسبب ذهاب البصر، وكان الراوي لا يحفظ جيداً، فحدث في حفظه، أو كان يُلقن فيتلقن.

- كعبدالرزاق بن همام الصنعاني، وأبي حمزة محمد بن ميمون السُّكري، وعلي بن مُسهر.

٣- ومنه ما كان بسبب احتراق الكتب، وكان اعتماد الراوي في الرواية عليها، فحدث من حفظه، فوهم.

- كما قاله غير واحد في عبدالله بن لهيعة.

٤- ومنه ما كان بسبب عارض آخر، أدى إلى سوء حفظ الراوي.

- كما هو الحال في شريك بن عبدالله، وحفص بن غياث؛ فإنه قد ساء حفظهما بعد أن وليا قضاء الكوفة.

س٤: ما حكم الحديث المختلط؟

- يقبل حديث من أخذ عن الراوي المختلط قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدر: هل أخذ عنه قبل الاختلاط، أو بعده؟

س٥: عدد أشهر المؤلفات في الحديث المختلط.

- ١- كتاب المختلطين: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل الدمشقي العلائي.
- ٢- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: لبرهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد الطرابلسي الشافعي.
- ٣- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: لزين الدين أبي البركات بركات بن أحمد الخطيب، المعروف بابن الكيال.



القسم التاسع: أنواع الحديث المردود بسبب الطعن في الراوي

أولاً: المتروك

س ١: عرف المتروك.

- في اللغة: اسم مفعول، من الترك، وهو: التخلية عن الشيء، يُقال: تركت الشيء تركاً، أي: خليته.
- في الاصطلاح: ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب.

✳ أكثر ما يوصف بذلك الإسناد، بحيث يكون في رجاله من هو متهم بالكذب.

س ٢: عدد حالات اتهام الراوي بالكذب.

- ويُتهم الراوي بالكذب في حالتين:

- ١- أن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة.
- ٢- من عُرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

س ٣: بين مثال على الرواة المتهمين.

- إسماعيل بن يحيى الشيباني، ومحمد بن السائب الكلي، ومحمد بن مروان السدي.

س ٤: ما حكم الحديث المتروك؟

- ضعيف جداً، ويأتي في الترتيب على سبيل التذليل بحسب الأشد في موجب الرد عقب الموضوع، الموصوف راويه بالكذب.

ثانياً: الموضوع

س ١: عرف الموضوع.

- في اللغة: اسم مفعول، من وضع له، وله في اللغة عدة معان، ومنها:

- ١- الخفض للشيء وحطه وإسقاطه.
- ٢- الإلصاق، يُقال: وضع فلانٌ على فلان كذا، أي: ألصقه به.
- ٣- المختلق المُفتري: يُقال: وضع الشيء وضعاً، اختلقه وافتراه. ومنه: رجلٌ وضاع، أي: كذب مفتر.

- في الاصطلاح: المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ.

س٢: علل: الحديث الموضوع يُعد ساقطاً ومعدوداً في أدنى مراتب الضعيف؟

- لكونه مختلق ومفتري ومكذوب على النبي ﷺ، وملصق به.

س٣: بين مثال على الحديث الموضوع.

- حديث عبد الله بن عكيم الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله ﷻ أوحى إلي في علي ثلاثة أشياء ليلة أُسري بي: أنه سيد المؤمنين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين).

✽ وبيان هذا الحديث: موجود ص ١٨٩ - ١٩٠ [ط ٣].

س٤: ما حكم الحديث الموضوع؟

- أشد الضعيف ضعفاً، قال ابن الصلاح: (اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مقروناً ببيان وضعه).

س٥: ما وجه تسمية الموضوع حديثاً؟

- تبين من تعريف الموضوع أنه مكذوب على رسول الله ﷺ، فكان هذا مقتضياً ألا يعد من الحديث، إلا أننا نرى أن العلماء أوردوا بعض الموضوعات في كتبهم، بل صنفوا فيها، ولعل سبب ذلك راجع لعدة أمور ووجوه، منها:

١- أن تسميته حديثاً إنما هو لأجل القدر المشترك بينهما، وهو ما يُحدَّث به.

٢- أو بالنظر لما في زعم واضعه.

٣- أو لأجل معرفة الطرق التي يُتوصل بها لمعرفة؛ ليُنفى عنه المقبول ونحوه.

س٦: عدد أسباب الوضع (أو أصناف الوضعين):

- هناك قوم تعمدوا الكذب الصريح في الحديث على رسول الله ﷺ، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

- الصنف الأول: الزنادقة، الذين حملهم على الوضع الاستخفاف بالدين، ومن هؤلاء: محمد بن سعيد المصلوب، الذي روي: (أنا خاتم النبيين، لا بني بعدي إلا أن يشاء الله).
- الصنف الثاني: أصحاب الأهواء كالخوارج والروافض، ومن عمل بعملهم من متعصي المذاهب.
- الصنف الثالث: من حمله الشره ومحبة الظهور على الوضع من رفق دينه من المحدثين فيجعل بعضهم للحديث الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، كمن يدعي سماع من لم يسمع، وهذا داخل في قسم المقلوب.
- الصنف الرابع: من حمله على ذلك التدين الناشئ عن الجهل.
- الصنف الخامس: أصحاب الأغراض الدنيوية، كالفصّاص والسؤال في الطرقات، وأصحاب الأمراء، وأمثلة ذلك كثيرة.

- لمعرفة الوضع في الحديث طرائق وأمور تكشف زيفه وباطله، وهذا الطرق منها ما يتعلق بـ:

١- حال الراوي (النظر في رجال الإسناد) - وهو نادر-، منها ما يلي:

١. إقرار الوضع بذلك. وممن أقروا على أنفسهم: عمر بن صبح؛ حيث قال: (أنا وضعت خطبة النبي ﷺ). وأبو عصمة نوح بن أبي مريم الذي وضع فضائل السور.
٢. ما يُنزل منزلة الإقرار؛ لما في رواياته من الشواهد الدالة على عدم صدقه. كأن يحدث المحدث عن شيخ، ثم يذكر بأن مولده في تاريخ يُعلم تأخره عن وفاة ذلك الشيخ.

٢- حال المروي (النظر في المتن) - وهو الغالب :-

- فأهل الحديث - كما قال ابن دقيق العيد - كثيراً ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث.

✳ ومن القرائن هنا ما يلي:

١. الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير.
٢. أن يكون مناقضاً لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي.
٣. أن يخالف العقل ولا يقبل تأويلاً؛ لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما يناه في مقتضى العقل.

س٨: عدد أشهر المصنفات في الحديث الموضوع.

- تنقسم المصنفات في الموضوع إلى قسمين:

• القسم الأول: مصنفات في أسماء الوضاعين:

١. الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث: لبرهان الدين الحلبي.
٢. اللمع في أسماء من وضع: لجلال الدين السيوطي.

• القسم الثاني: مصنفات في ذكر الأحاديث الموضوعية:

١. الموضوعات: لأبي سعيد النقاش (أول كتاب مؤلف في هذا الباب).
٢. التذكرة في الأحاديث الموضوعات: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.
٣. الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي.
٤. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: لجلال الدين السيوطي.
٥. تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأحاديث الشنيعة الموضوعية: لأبي محمد علي بن محمد الكفائي.
٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية: لمحمد بن علي الشوكاني.



القسم العاشر: الاعتبارات للمتابعات والشواهد

س١: عرف الاعتبار.

- هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.

س٢: كيف تُعرّف حالة الرواة؟

- إذا أتيت إلى حديث لبعض الرواة، وأردت أن تعرف حاله، هل هو حديث قد تفرد بروايته هذا الراوي، أم قد شاركه غيره فيه؟ فما عليك إلا:

✽ أن تسبر طرق الحديث، وتتبعها من الجوامع والمسانيد وغيرها من دواوين السنة، كيف تكشف لك ذلك، وهذا ما يسمى بالاعتبار.

س٣: عرف المتابعات والشواهد.

- أما المتابعة بإطلاقي: هي أن يوافق راوي الحديث فيما نقله راو آخر، عن شيخه، أو عن من فوقه.
- وأما الشاهد: هو أن يُروى ذلك الحديث عن صحابي آخر.

س٤: كيف تكون المتابعة؟

١- إما أن تكون للراوي نفسه. ٢- وإما أن تكون لشيخه أو من هو فوقه.

س٥: عدد أقسام المتابعة.

١- المتابعة التامة: وهي أن تحصل الموافقة للراوي نفسه.

٢- المتابعة القاصرة - الناقصة -: وهي أن تحصل الموافقة لشيخه فمن فوقه.

س٦: بين مثال لاجتماع المتابعة التامة، والمتابعة القاصرة، والشاهد.

- ما رواه الإمام الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: (الشهر تسع وعشرون، لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين).

- وتبيين المتابعات والشواهد في التشجير المرسوم في الكتاب ص ١٩٩ [ط٣].

س٧: بين ما يصلح من المتابعات والشواهد للتقوية، وما لا يصلح منها. [يحتاج إلى تدقيق وحفظ وفهم]

✽ يُغتفر في باب المتابعات والشواهد من الرواية عن الضعيف المعتبر ما لا يُغتفر في الأصول.

✽ قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء.

✽ ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت:

فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته؛ وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً.

✽ وضابط هذا الجابر: أنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن يجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا يجبر. وأما إذا رجح جانب القول فليس من هذا، بل ذلك في الحسن الذاتي.

✽ ويدخل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح لذلك كل ضعيف.

✽ إذا كان الإسناد - الذي يُراد تقويته - ضعيفاً، يسير الضعف، بحيث يكون سببه ضعف الحفظ، لا الطعن في العدالة، بحثنا له عن متابع، مثله أو أقوى منه، سواء كان بلفظه أو معناه، فإن وقفنا له على شيء من ذلك ارتقى به إلى درجة الحسن لغيره، وإن لم نقف له على متابع بحثنا له عن شاهد كذلك؛ ليرتقي به، فإن لم نقف على شيء من ذلك بقي على ضعفه.

✽ ويسير الضعف نحو: المستور، وسيء الحفظ، والمختلط إذا حدث بعد الاختلاط، أو كانت من طريق لم يتبين حاله فيه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع.

✽ أما الكذاب، ومتروك الحديث، والفاسق، فلا تنفعهم موافقة غيرهم، ولا يترقى بذلك حديثهم؛ لشدة الضعف.

✽ ويلتحق بهم: من فحش غلظه، أو كثرت غفلته، ونحو ذلك. لكن إن كثرت طرقه فيرتقي بمجموعها عن كونه منكراً أو لا أصل له.

س ٨: أن الضعيف الذي يرتقي إلى درجة الحسن لغيره عند مجيئه من وجه آخر هو من استوفى شروطاً عدة، عددها.

١- أن يكون الضعف في الحفظ، لا في العدالة.

٢- أن يكون الضعف يسيراً غير شديد.

٣- أن لا يخالف الراوي من هو أولى منه.



القسم الحادي عشر: تحمل الحديث وروايته

س ١: عرف التحمل.

- في اللغة: من حَمَلَ، والحاء، والميم، واللام أصل واحد، يدل على إقلال الشيء، يقال: حملت الشيء أحمله حملاً.
- في الاصطلاح: هو كيفية سماع الحديث، وأخذه عن الشيوخ.

س ٢: متى يصح تحمل الحديث؟

- اختلف العلماء في أول زمان يصح فيه التحمل والسماع على أقوال:

- الأول: فذهب جمهور المحدثين إلى التحديد بخمس سنين.

- واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخاري في صحيحه عن محمود بن الربيع رضي الله عنه قال: عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم مجلة مجها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين من دلو.

- الثاني: وقيل: أربع، وقيل: ثلاث، وقيل: سبع سنين.

✓ والصواب: اعتبار التمييز، وهو مذهب المحققين.

ويعرف بفهم الخطاب، ورد الجواب، ولا عبرة في ذلك بسن معين، بل المعتبر الحال، فالأمر يختلف باختلاف الأشخاص، فمتى ما أحسن ذلك صح سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمس فأكثر.

س ٣: ما حكم ما تحمَّله الراوي في حال صغره أو كفره؟

- من تحمل حال الصبا، وأدى بعد البلوغ:

- ذهب جمهور المحدثين إلى صحة تحمله، وقبول ذلك منه.

- منع من ذلك قوم، فأخطؤوا كما قال الحافظ ابن الصلاح وغيره؛ لأن الصبي مظنة عدم الضبط. وقولهم هذا مردود عليهم؛ بإجماع الأئمة على قبول رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين ابني علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة، وأنس، وعائشة، وأشباههم رضي الله عنهم، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده.

- من تحمل حال الكفر، وأدى بعد الإسلام:

- قُبل منه بالاتفاق من غير خلاف؛ لأن المعتبر حال الأداء، ولا اختصاص له بزمن معين، بل يقيد بالاحتياج، والتأهل لذلك، أما التحمل فلا يشترط فيه أهلية الرواية.

- يدل على ذلك حديث جُبَيْر بن مطعم رضي الله عنه المتفق عليه، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، وكان جاء في فداء أسارى بدر قبل أن يسلم، وفي رواية للبخاري: وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي.

س٤: عرف الأداء.

- في اللغة: من أدَّى، والهزمة والبدال والياء أصلٌ واحد، وهو إيصال الشيء إلى الشيء، أو وصوله إليه من تلقاء نفسه.
- في الاصطلاح: تبليغ الحديث إلى الغير.

س٥: ما حكم رواية الراوي من كتابه أو حفظه؟

- اختلف العلماء في حكم الرواية من الحفظ أو الكتاب على أقوال:

- الأول: ذهب بعض العلماء إلى أنه لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه.
 - وهو مروى عن مالك، وأبي حنيفة، وأبي بكر الصيدلاني المروزي من الشافعية.
 - والعلة في ذلك: جواز أن يدخل عليه ما ليس من سماعه.
 - وصف ابن الصلاح هذا المذهب بالتشدد، وكذا السيوطي.
- الثاني: تساهل آخرون، حيث سمعوا كتباً مصنفة وتهانوا، حتى إذا طعنوا في السن، واحتج إليهم، حملهم الجهل والشه على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة.
- الثالث: ذهب الجمهور إلى التوسط بين هذين المذهبين، وقالوا: بجواز اعتماد المحدثين في روايته على كتابه، بشرط أن يكون قد ضبط سماعه، وقابله على الوجه الصحيح.
- ✓ والقول الصحيح: القول (الثالث)؛ كما قال الخطيب، وابن الصلاح وغيرهما، وهو الذي استقر عليه العمل كما قال السيوطي.

س٦: ما حكم رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ؟ وما شروطه؟

- من أراد رواية الحديث بمعناه دون لفظه فإنه لا يجوز له روايته عند أكثر أهل الحديث، والفقهاء، والأصول إلا بشرطين:

١- أن يكون عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها. ٢- أن يكون خبيراً بما يحيل معانيها.

- ومن لم يكن كذلك، فليس له روايته إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير، بلا خلاف بين أهل العلم؛ لأنه لا يؤمن بتغييره من الخلل.

- وأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيها السلف، وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه والأصول:

- ١- فجوزه أكثرهم.
- ٢- ولم يجوزه بعض المحدثين مطلقاً، وسماههم الخطيب بأهل التحري، وهو مذهب ابن عمر رضي الله عنهما، وقيل: بأنه الصحيح من مذهب الإمام مالك. وهو مذهب المنع مطلقاً، سواء اتصف بتلك الشروط أو لا.
- ✓ والصحيح المعتمد الذي استقر عليه العمل القول الأول، وهو: الجواز بشرطه؛ لأن في ضبط الألفاظ، والجمود عليها ما لا يخفى من الحرج والنصب المؤدي إلى تعطيل الانتفاع بكثير من الأحاديث.



القسم الثاني عشر: علوم الحديث المتعلقة بمتن الحديث

س١: عدد أقسام الأحاديث النبوية من حيث سبب ورود وعدمه (أسباب ورود الحديث).

- الأول: أحاديث ابتدائية: وهي التي لم يرتبط ورودها بسبب معين، وهي الأكثر.
- الثاني: أحاديث سببية: وهي التي ارتبط ورودها بسبب معين، سواء أكان عن طريق سؤال مباشر وجه للنبي ﷺ، أو كان لأمر وقع، شاهده النبي ﷺ أو سمعه، أو نقل إليه، فقال النبي ﷺ حينه ذلك الحديث.

س٢: عرف سبب الحديث.

- هو الحدث الذي ورد الحديث بسببه.

س٣: ما أهمية معرفة أسباب ورود الحديث؟

- تظهر أهمية معرفة هذا النوع من خلال الفائدة التي تتحصل منه، فمعرفة سبب الحديث يستفاد منها عدة فوائد، منها:

١- توضيح معنى الحديث. ٢- فهم فقهه على الوجه الصحيح، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

س٤: بين مثال على سبب ورود الحديث.

١- ما رواه الشيخان من حديث أبي موسى الأشعري ؓ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: الرجل يُقاتل للمغنم، والرجل يُقاتل للذكر، والرجل يُقاتل ليُرى مكانه، فمن في سبيل الله؟ قال: (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله).

٢- وما رواه مسلم من حديث أبي ذر ؓ، أن رسول الله ﷺ سُئل: أي الكلام أفضل؟ قال: (ما اصطفى الله لملائكته أو لعباده: سبحان الله وبحمده).

س٥: عدد أهم المؤلفات في أسباب ورود الحديث.

١- أسباب ورود الحديث، أو: اللمع في أسباب ورود الحديث: للحافظ جلال الدين السيوطي.

٢- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: لأبي حمزة إبراهيم بن محمد الحسيني الدمشقي.

س٦: ما مدى أهمية غريب الحديث؟

- فن مهم، يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري، جدير بالتوقي.

س٧: عرف غريب الحديث.

- هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة من الفهم.

س٨: ما سبب غرابة الحديث؟

- يرجع سبب الغرابة والغموض في لفظ الحديث إلى أمرين:

- الأول: أن يقل استعمال ذلك اللفظ، ولا يكثر دورانه على الألسنة.
- وهذا يرجع في كشفه وبيانه إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب.
- الثاني: أن يكثر استعماله، ولكن في مدلوله دقة، قد يخفى على بعض من يقف عليه.
- وهذا يرجع فيه إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار، وبيان المشكل منها.

س٩: بين مثال على غريب الحديث.

- ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به: (ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة، تغدو بعس، وتروح بعس، إن أجرها لعظيم). والعس: القدح الكبير، وجمعه، عساس، وأعساس.

س١٠: عدد أهم المؤلفات في غريب الحديث.

- ١- غريب الحديث والآثار: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي.
- ٢- غريب الحديث: لأبي محمد بن مسلم بن قتيبة الدينوري.
- ٣- النهاية في غريب الحديث والآثار: لأبي السعادات بن الأثير المبارك بن محمد الجزري.

س١١: عرف المحكم والمختلف.

- المحكم من الحديث: هو ما سلم من المعارضة، بحيث لم يأت خبر يضاده.
- مختلف الحديث: هو ما لم يسلم من المعارضة بمثله.

س١٢: اذكر تعريف ابن النووي لـ(مختلف الحديث)، وبين ما يظهر منه.

- قال النووي: (هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما).

- ويظهر منه:

- ١- أن هذين الحديثين المختلفين لابد أن يكون كل منهما صالحاً للاحتجاج به، أما إن كان أحدهما صالحاً، والآخر غير صالح، فلا يؤثر الثاني في وجوب العمل بالأول والمصير إليه؛ لأن القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف، ويحكم على الضعيف حينها بالنكارة.
- ٢- أن هذا التضاد إنما هو في الظاهر، وليس في الحقيقة؛ فكلام الرسول ﷺ يصدق بعضه بعضاً، وإنما يرجع الاختلاف والتضاد إلى تباين الناس في أفهامهم، فمنهم من يرى وجود التضاد والاختلاف بين هذين الحديثين، ومنهم من لا يرى ذلك.

س١٣: بين مثال على المحكم والمختلف.

- مثال المحكم: حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله).
- مثال المختلف: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا عدوى ولا طيرة)، مع قوله: (وفر من المجذوم كما تفر من الأسد)، وحديثه الآخر المرفوع: (لا يوردن ممرض على مصح).

س١٤: ما أهمية معرفة مختلف الحديث؟

- هو فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعاتي الحديث والفقهاء؛ والغواصون على المعاني الدقيقة. والحاجة داعية إليه؛ ليتمكن المسلم من عبادة ربه تعالى على الوجه الصحيح.

س١٥: عدد القواعد العامة في التعامل مع مختلف الحديث.

- ما يُذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

- الأول: أن يمكن الجمع بين الحديثين، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك، والقول بهما معاً.
- الثاني: أن يتضادا، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:
 - الأول: أن يُعلم التاريخ، ويظهر كون أحدهما ناسخاً، والآخر منسوخاً، فيُعمل بالناسخ، ويُترك المنسوخ.
 - الثاني: أن لا تقوم دلالة على معرفة الناسخ والمنسوخ، فيفزع حينئذ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت.

- فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب:

١- الجمع إن أمكن. ٢- فاعتبار الناسخ والمنسوخ. ٣- فالترجيح إن تعين.

٤- ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين.

- والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه.

س١٦: عدد أشهر المصنفات في مختلف الحديث.

١- اختلاف الحديث: للإمام الحافظ محمد بن إدريس الشافعي. (وهو أول من تكلم في هذا النوع).

٢- تأويل مختلف الحديث: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.

٣- مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي.

* فائدة: أقرأها في الكتاب ص ٢١٣ [ط٣].

س١٧: كيف يتفان مختلف الحديث ومشكل الحديث ويفترقان؟

- يتفان: في وجوه الإشكال والتعارض في المعنى الظاهر.
- يفترقان: في أمور، منها: أن الإشكال والتعارض في مختلف الحديث يكون بين حديثين أو أكثر، بخلاف مشكل الحديث فقد يكون الإشكال فيه بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضة، وقد يكون فيه تعارض مع آية قرآنية، أو مع الأجماع، أو مع القياس، أو مع العقل الصحيح.

س١٨: علل: مشكل الحديث أعم من مختلف الحديث.

- لأن المشكل يشكل المختلف وغيره، والمختلف نوع من أنواعه، فالعلاقة بينهما إذن علاقة عموم وخصوص؛ لأن كل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلف.

س١٩: عرف النسخ.

- في اللغة: يطلق على:

- ١- الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل، أي: أزالته وخلفته.
- ٢- النقل والتحويل، يقال: نسخت ما في الخلية من العسل والنحل إلى أخرى.

- في الاصطلاح: عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً، بحكم منه متأخر.

س٢٠: ما أهمية النسخ والمنسوخ في الحديث؟

- ١- قال ابن الصلاح: (هذا فنٌّ مهمٌّ مستصعب).
- ٢- قال الحازمي: (معرفة النسخ والمنسوخ علمٌ جليل، وهو من تتمات الاجتهاد...).

س٢١: ما طرق معرفة النسخ والمنسوخ في الحديث؟ مع ذكر مثاله.

١- ما يعرف بتصريح الرسول ﷺ:

- مثاله: حديث بريدة ؓ عند مسلم، أن رسول الله ﷺ قال: (نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها).

٢- ما يعرف بقول الصحابي:

- مثاله: حديث جابر ؓ قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار.

٣- ما يعرف بالتاريخ:

- مثاله: حديث شداد بن أوس ؓ وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: (أفطر الحاجم والمحجوم)، وحديث ابن عباس ؓ، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم. فبين الشافعي أن الثاني ناسخ للأول؛ من حيث أنه روي في حديث شداد أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال: (أفطر الحاجم والمحجوم)، وروي في حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم، فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح، في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع، في سنة عشر.

٤- ما يعرف بالإجماع:

- مثاله: كالحديث الذي رواه الترمذي وضعفه من حديث جابر رضي الله عنه قال: كنا إذا حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نُلبي عن النساء، ونرمي عن الصبيان.
- والإجماع لا يَنسخ، ولا يُنسخ، ولكن يدل على وجود ناسخ غيره.

س٢٢: عدد أشهر المؤلفات في النسخ والمنسوخ من الحديث.

- ١- ناسخ الحديث ومنسوخه: لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي، المعروف بابن شاهين.
- ٢- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي.
- ٣- إعلام العالم بعد رسوخه، بناسخ الحديث ومنسوخه: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي، المعروف بابن الجوزي.

